وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع :

دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية تيسمسيلت

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص – **مالية المؤسسة** –

من إعداد :

- أيمن سعيدة
- لعلو خليل

الأستاذ المشرف:

بدري عبد العزيز

لجنة المناقشة :

الأستاذ : بن غالية فؤاد	**رئيسا**
الأستاذ : بدري عبد العزيز	**مشرفا**
الأستاذ : بن سالم مُحَمَّد عبد الرؤوف	**ممتحنا**

السنة الجامعية :2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا

لله أولا و آخرا ... يليق بعظيم نعمه وجميل توفيقه

اللهم إننا نسألك إيمانا دائما ، وقلبا خاشعا ، وعلما نافعا

ويقينا صادقا ودينا قيما ، و نسألك دوام الصحة و العافية

و نسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين ...

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

قبل كل شيء نشكر ونحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا للذي خلقنا وشق

سمعنا وبصرنا ...

أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع الذي يعتبر قطرة من بحر

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان كما قال الحبيب المصطفى صلى الله عليه

و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

إلى الأستاذ المشرف السيد/ بدري عبد العزيز الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه

الدراسة و على نصائحه و توجيهاته لانجاز هذا العمل .

إلى عمال وكالة تسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت ونخص بالذكر السيدة هدى و

السيدة عائشة .

دون أن ننسى أن نشكر جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و كل من ساهم

في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهداء

اللهم لك الحمد اذ ألهمتنا من الخطأ استغفارا ، و لك الحمد إذا رضيت ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، يا رب ارزقنا الجنة واصرف عنا بعفوك النار، ولك الحمد اذا عطفت قلوب الآباء و نحن صغارا ، أهدي ثمرة جهدي الى الذين أوصانا الله أن نحسن اليهما بعد عبادته ، الى مصدر المحبة والحنان ، الى من سهرت وشقت وتعبت لراحتي ، الى من أنارت دربي بنصائحها الى من كفها الاحسان وقلبها دافىء بالحب والسلام الى أحلى بستان يعبق بالفل و الياسمين والريحان الى :

" أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها " .

إلى ينبوع العطاء والثقة بالنفس ، إلى من نزع من روحه وراحته لإسعادي والله أنت نعم الرجل ونعم الخليل ونعم الوالد .

" إليك أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره "

إلى بهجة البيت وسعادتها إلى إخوتي "منصور، حميد ، فتيحة ، أمينة ، نصيرة ، فضيلة ، حورية "

والى كل الأقارب دون استثناء .

إلى أجمل ما أهدتني الحياة : بلال ، كريم ، عبد النور ، لخضر ، نور الدين ، عبد الحق ، صابرينة ، أمينة ، دليلة ، عائشة ، زهية ، جهان .

و إلى كافة أصدقائي الذين عشت معهم أسعد اللحظات ورفقائي دربي ومن أعانني على طاعة الرب : بلقاسم ، فايز ، جيلالي ، بلال ، أمين ، إبراهيم ، إبراهيم (ن)

إلى التي تحملت معي عناء هذا البحث صديقتي و أختي " أيمن سعيدة ".

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

خليل

إلى كل من تصفح هذه المذكرة يوما .

الإهداء

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى :

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " .

إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي بن علي وأمي دنيا العزيزين حفظهما الله لي و جعلهما تاجا على رأسي .

إلى دفء البيت و سعادته أخواتي . زهرة ، فتيحة ، لبنى .

إلى سندي و قوتي في الحياة إخوتي محمد ، جمال ، رابح .

إلى من احتواني بدعمهم و حبهم أختي فاطمة و زوجها الميلود ،

و أخي عبد القادر وزوجته بختة .

إلى فرحة و سرور بيتنا براعم العائلة .جواد ،نورهان ،منى ،إسراء ، أمينة .

إلى الذين كانوا سندا لي بحبهم و إخلاصهم صديقاتي ورفيقاتي

في السكن نور الهدى ، أمينة ، أمينة .

إلى من تشاركت معهم حلو و مر الدراسة صديقاتي حبيبتي دنيا و سعيدة

إلى جميع أفراد عائلتي والذين لم يذكرهم لساني فمكانتكم في القلب محفورة و إلى كل من يحمل اسم عائلتي أيمن و هلال .

إلى من شاركني و تقاسم معي عناء هذا العمل زميلي و أخي لعلو خليل .

إلى كل من يطلب العلم النافع لينتفع وينفع ...

سعيدة

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
01-02	مراحل تطور حاضنات الأعمال	**42**
02-02	أهمية حاضنات الأعمال	**46**
03-02	نموذج عمل الحاضنة	**52**
04-02	تطور حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية	**57**
05-02	شبكة شركاء الحاضنة	**66**
01-03	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية تيسمسيلت	**78**
02-03	تمويل قرض كلفته 100.000 دج لشراء المواد الأولية	**82**
03-03	التمويل الثلاثي للقرض	**83**
04-03	صيغ التمويل	**93**
05-03	أعمدة بيانية الخاصة بشراء المواد الأولية لسنة 2017	**95**
06-03	اعمدة بيانية لحصيلة النشاطات الخاصة بالمشاريع ذات التمويل الثلاثي	**95**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للقانون الجزائري	8
02-01	العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
02-02	الفرق بين حاضنات الأعمال و مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات	61
01-03	أنواع تمويل القروض	84
02-03	حصيلة النشاطات الخاصة بشراء المواد الأولية لسنة 2017	94
03-03	حصيلة النشاطات الخاصة بالمشاريع ذات التمويل الثلاثي	95
04-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2017 حسب السن والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية	96
05-03	توزيع الملفات الممولة لسنة 2017 حسب السن والجنس بمشاريع شراء العتاد	97
06-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2017 حسب السن والجنس	97
07-03	توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2017 حسب قطاع النشاط والجنس	98
08-03	المشاريع المنجزة لسنة 2017	98
09-03	المشاريع الممولة الخاصة بشراء العتاد حسب البنوك العمومية	99
10-03	تكوين المستفيدين من القروض المصغرة	99

قائمـة الملاحـق

N	TITRE DE FICHES
01	Fiche de présentation de l'agence de wilaya de tissemsilt
02	وثيقة تعهد و التزام للحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية
03	Notification des aides accordées – PNR AMP
04	Fiche de renseignements & suivi
05	Etude technico–économique matières premières
06	Discision de rejet
07	Situation de la mise en œuvre du dispositif Micro crédit
08	Programme prévisionnel pour l'année 2018 à annoncer par madame la ministre
09	Décision d'éligibilité et de financement
10	Fiche prêt

ملخـص :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثر كبير في الاقتصاد المعاصر سواء في البلدان المتقدمة أو النامية وذلك لما تتميز به من خصائص تسمح ببعث نوع من التوازن القطاعي و الجهوي ، و تعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي ، وبالرغم من الأهمية البالغة التي يحتلها هذا القطاع إلا انه يعاني من مشاكل و معيقات أعاقت نمو وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وفي إطار البحث عن حلول لعلاج المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر حاضنات الأعمال كآلية جديدة تساهم في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تقديم جملة من الخدمات والتسهيلات التي تؤمن نمو و نجاح المشاريع المقاولاتية بهدف دفع المقاولين لتخطي العقبات التي تواجههم في المرحلة الأولى من انطلاق مؤسساتهم ، و مرافقتهم و توجيههم إلى السبل الصحيحة و البناءة التي تساهم في تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و لقد حققت حاضنات الأعمال نجاحا كبيرا عبر العديد من التجارب العالمية حيث كانت التجربة الأمريكية هي التجربة الأعرق ، وكذا الجزائر أخذت من حاضنات الأعمال سبيلا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولقد تم اقتراح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآلية أو بمثابة الحاضنة التي تعمل على خلق و تنمية المشاريع الصغيرة و ودعم الروح و الفكر المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حاضنات الأعمال ، دعم ، مرافـقــة

Résumé :

Pour les petites entreprises et impact significatif moyennes entreprises dans l'économie moderne, aussi bien dans les pays développés et en développement, et en raison de ses caractéristiques permettent ressuscités type d'équilibre sectoriel et régional, et l'Algérie est considérée par les pays axés sur les PME du secteur afin de suivre l'évolution des développements sur le terrain économique, Malgré l'importance de ce secteur, il souffre de problèmes et d'obstacles qui entravent la croissance et le développement des petites et moyennes entreprises.

Dans le cadre de la recherche de solutions pour traiter les problèmes des petites et moyennes entreprises pépinières d'entreprises apparaissent comme un nouveau mécanisme contribuant au soutien et au développement des petites et moyennes entreprises, en offrant une gamme de services et des installations qui assurent la croissance et le succès des projets d'entreprise afin de payer les entrepreneurs à surmonter les obstacles auxquels ils sont confrontés au stade le premier début de leurs institutions, et de les accompagner et les guider vers les voies droite et constructives qui contribuent au développement et à la croissance des petites et moyennes entreprises, et les pépinières d'entreprises ont connu un grand succès à travers de nombreuses expériences internationales où l'expérience américaine est l'expérience la plus ancienne , Ainsi que l'Algérie a pris le chemin des pépinières d'entreprises pour soutenir le développement des petites et moyennes entreprises, il a été ancien agence nationale pour la conduite d'un mécanisme ou un mini incubateur qui créent et le développement des micro-entreprises et soutenir l'esprit et de la pensée prêt d'entreprise.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises , pépinières d'entreprises , accompagnement , accompagnement

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	-
إهداء	-
الملخص	-
قائمة المحتويات	III-I
قائمة الأشكال و الجداول	I
المقدمة العامة	ب - و
الفصل الأول : عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34 - 1
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الثاني :خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
المطلب الثالث :أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
المبحث الثاني : أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشاءها	15
المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني :الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
المطلب الثالث :المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	19
المبحث الثالث: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات و المشاكل التي تواجهها و الهيئات و الأساليب الداعمة لها	24
المطلب الأول : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	24
المطلب الثاني : الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
المطلب الثالث : الهيئات و الأساليب الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	30
خلاصة الفصل الأول	34

الفصل الثاني : مدخل إلى حاضنات الأعمال	67-35
تمهيد	36
المبحث الأول : عموميات حول حاضنات الأعمال	37
المطلب الأول : تعريف حاضنات الأعمال	37
المطلب الثاني :نشأة حاضنات الأعمال ومراحل تطورها عبر العالم	40
المطلب الثالث : أنواع حاضنات الأعمال	43
المطلب الرابع: أهمية و أهداف حاضنات الأعمال	45
المبحث الثاني: آليات الاحتضان	49
المطلب الأول : مراحل احتضان المؤسسات و الخدمات المقدمة لها	49
المطلب الثاني: قياس أداء الحاضنات	53
المطلب الثالث :قراءة لتجربة الأمريكية في مجال حاضنات الأعمال	56
المبحث الثالث : حاضنات الأعمال في الجزائر	59
المطلب الأول : الإطار القانوني و التنظيمي لحاضنات الاعمال	59
المطلب الثاني :أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر و مؤشرات نجاحها	62
المطلب الثالث: تنمية حاضنات الأعمال في الجزائر	64
خلاصة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولايـــــة تيسمسيلت	102-68
تمهيد	69
المبحث الأول: تأثير حاضنات الأعمال على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	70
المطلب الأول: دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	70
المطلب الثاني :دور حاضنات الأعمال في دعم أساليب الإبداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	71
المطلب الثالث : دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي و الصناعي	73
المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر لولاية تيسمسيلت	77
المطلب الأول : الإطار النظري للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	77
المطلب الثاني : أهداف و مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت	79
المطلب الثالث : الخدمات التي تقدمها الوكالة	81

المبحث الثالث: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت	87
المطلب الأول: شروط التأهيل وضمانات الحصول على القرض المصغر وإجراءات استقبال المواطنين	87
المطلب الثاني: دراسة الملف و كيفية التسديد	91
المطلب الثالث: حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت لسنة 2017	94
خلاصة الفصل الثالث	100
خاتمة	106-104
الملاحق	117-107

تمهيد

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة إصلاحات جذرية على مستوى القطاع الاقتصادي كان الهدف منها هو الخروج من حيّز النظام الاشتراكي و تبني النظام الرأسمالي القائم على نظرية الحرية الاقتصادية ، ومن أجل هذا قامت الجزائر باتخاذ جملة من التدابير و الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين المجال الاستثماري ، و تشجيع القطاع الخاص بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية .

و بما أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور الريادة في صناعة التنمية الاقتصادية و تحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ، إضافة إلى هذا ساهمت هذه الأخيرة في التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب شغل ، و القضاء على الفقر و البطالة ، و على الرغم من الهدف الإيجابي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنّها اتصفت بالهشاشة و افتقارها للموارد لمواكبة التطور و التقدم التكنولوجي ، هذا ما أدّى إلى البحث عن طرق و آليات جديدة لإصلاح الخلل ومعالجة المشاكل التي تشتكي منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و في اطار البحث عن آليات حديثة لمعالجة هذه المشاكل ظهرت حاضنات الاعمال كآلية تساهم في دعم و تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لما تقدمه من خدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

اشكالية الدراسة:

ان معالجتنا لموضوع هذه الدراسة تنطلق من الإشكالية التالية :

كيف تساهم حاضنات الاعمال في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و لمحاولة معرفة الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ما هي المشاكل التي تعاني منها ، و ما الأهمية الاقتصادية و الدور الاجتماعي و الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2- ما هي حاضنات الأعمال ، و ما هي الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الاسئلة الفرعية السابقة تم و ضع الفرضيات التالية :

– تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا مستقلا بذاته بفضل الخصائص التي تميزه عن باقي المؤسسات الكبيرة و مختلف الأشكال التي يأخذها .

– حاضنات الأعمال من الآليات التي تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تسعى إلى تقديم كل الخدمات و التسهيلات من اجل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال احتضانها .

– تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدعم و مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم خدمات مالية و غير مالية .

أسباب اختيار الموضوع :

أما عن أسباب اختيارنا لهذه الدراسة فهناك عدة دوافع وراء اختيارنا أهمها :

– الرغبة الشخصية في معالجة هذه الدراسة .

– تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية .

– محاولة معرفة الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهمية الدراسة :

تتمثل اهمية الدراسة في ما يلي :

– تقديم مختلف الأفاق النظرية و التطبيقية من حيث دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

– الدور الكبير الذي تلعبه حاضنات الاعمال في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة و النامية .

– التطور الحاصل لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل اقتصاد مزدهر .

– إبراز أهمية و فعالية حاضنات الاعمال في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا الى هذا الموضوع إلى ما يلي :

- إظهار الآليات لتطوير و دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- محاولة التوصل إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- معرفة دور حاضنات الأعمال في دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- توضيح كيفية تطوير المؤسسات الغيرة و المتوسطة عن طريق آلية حاضنات الأعمال .

الدراسات السابقة :

تتمثل الدراسات السابقة للموضوع:

-**الدراسة الأولى** : أطروحة دكتوراه منشورة نوقشت في 18 ديسمبر 2017 بجامعة قاصدي مرباح بورقلة تحت عنوان محاولة تقييم دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2003-2016 للباحثة السعيدي سعدية ،حيث تطرقت الى تقيم دور حاضنات الأعمال في الجزائر بإجراء دراسة تطبيقية على حاضنات الاعمال المتواجدة على المستوى الوطني و قد توصلت الى تقييم حاضنات الاعمال المتواجدة في الجزائر .

-**الدراسة الثانية:** مذكرة ماجستير منشورة نوقشت في سنة 2006 بجامعة سعد دحلب البليدة تحت عنوان حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة للباحث عبيدات عبد الكريم ،بحيث تطرق الى مختلف المفاهيم الخاصة بالعولمة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتحديات التي تفرضها على الدول النامية ،كما تناولت هذه الدراسة مفهوم حاضنات الاعمال و مختلف الخدمات التي تقدمها مع الاشارة الى مختلف التجارب العالمية في مجال حاضنات الاعمال ،كما تطرق الباحث مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حاضنات الاعمال في الجزائر .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

-**الحدود المكانية** : تمحورت الدراسة الميدانية في ولاية تيسمسيلت تتمثل في الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM .

-الحدود الزمانية : تمت هذه الدراسة في اقل من ستة اشهر .

صعوبات البحث :

نلخص اهم الصعوبات في ما يلي :

-بالنسبة للجانب النظري :

-وجود تضارب و حرب في الأفكار حول المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-قلة الدراسات الجديدة و تضارب الاراء حول المعطيات و البيانات المرتبطة بحاضنات الأعمال .

- حرب الأفكار في ما يخص مفهوم حاضنات الاعمال في الجزائر و مختلف دول العالم .

-بالنسبة للجانب الميداني:

-صعوبة تلقي المعلومات الكاملة وذالك بالامتناع عن منح المعلومات المتعلقة بالموضوع .

منهج الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة و تحقيق اهداف الدراسة وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي ، لاستعراض دور حاضنات الأعمال في تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الجداول و البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية .

تقسيمات الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة و التوصل الى النتائج المبتغاة اردنا ان يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول كالتالي :

- **الفصل الأول** : جاء هذا الفصل تحت عنوان عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تناول هذا الفصل مختلف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انواعها والدور الذي تلعبه في تنمية الوتيرة الاقتصادية ،ومن ثم الانتقال الى المشاكل و المعيقات التي تواجهها و تعترض نموها ومن اجل ايجاد الحل لهذه المشاكل تم التطرق الى مختلف الهيئات التي تقوم بدعمها .

– **الفصل الثاني** : تناول هذا الفصل المعنون بمدخل إلى حاضنات الأعمال و عموميات حول حاضنات الأعمال إلى تحديد تعاريف مختلفة لحاضنات الأعمال و تحديد كل من أنواع و أهميتها ، ثم التطرق إلى كيفية و آلية احتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال التطرق إلى مختلف الخدمات التي تقدمها و مقاييس نجاحها بعدها تم تداول حاضنات الاعمال في الجزائر .

– **الفصل الثالث** : تداول هذا الفصل المعنون بمساهمة حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM و دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذا دورها في دعم أساليب الإبداع و الابتكار ، و من ثم التطرق إلى تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و مختلف مهامها و أهدافها ،كما تمت الإشارة الى نشاط وحصيلة الوكالة الوطنية لتنسيقية ولاية تيسمسيلت .

تمهيد

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم ، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها رغم التطور الكبير الذي طرأ على حجم المؤسسات الصناعية إلا أن الوحدات الصغيرة و المتوسطة لا زالت اليوم تمثل نسبة هامة في الجهاز الصناعي، و من الواضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه و تحقيق الأهداف الأساسية وخلق مناصب الشغل ، ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين .

وبغية دراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه قسمت الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثانـي : أهمية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية إنشاءها .

المبحث الثالث : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات و المشاكل التي تواجهها و الهيئات والأساليب الداعمة لها .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وغيرها من الدول أهمية كبيرة فهي النمط الأكثر انتشارا بين منشآت الأعمال في ميادين التجارة والصناعات الصغيرة والخدمات ، حيث يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العصب الرسمي في نظام الأعمال .

ومن خلال هذا ستتناول الدراسة في هذا المبحث تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذا الخصائص و المميزات التي تتميز بها ، و بعدها سيتم التطرق إلى مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن تحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل جوهر الاختلاف بين اقتصاديات الدول نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، و تبقى إشكالية تحديد مفهوم لها رهينة مجموعة من الصعوبات و المعايير ، وتنقسم هذه الأخيرة إلى معايير كمية و نوعية .

1- صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتمثل صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فما يلي:

1-1- اختلاف درجات النمو: إن الاختلاف في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعتين البلدان النامية و البلدان المتقدمة ، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة ، و أيضا وزن الهياكل الاقتصادية و يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى آخر ، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في أوروبا أو في الو.م.أ يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر[1].

1-2 -اختلاف النشاط الاقتصادي :إن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي و المالي للمؤسسات ، فلو قمنا بإجراء مقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري فنجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار،كما تتطلب عدد كبير من العمال ،و رؤوس الأموال و معدات ضخمة عكس المؤسسات التجارية

[1]- لخلف عثمان،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**":دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004، ص 4

التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان ، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظرا لحجم استثماراتها و رؤوس أموالها[1].

2- المعايير الكمية و النوعية :

تتعلق المعايير الكمية بالحجم ، أما المعايير النوعية فهي تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات .

2-1- المعايير الكمية : تعتبر المعايير الكمية من أهم أنواع المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه المعايير في مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يلي[2] :

2-1-1- معيار عدد العمال :

يعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط ،حيث يتراوح عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف درجة مقاومتها الاقتصادية والصناعية ، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح ما بين 10 إلى 50 عامل في معظم الدول النامية ، ونجد العدد في الدول الصناعية المتقدمة يصل إلى 500 عامل ، لكن استخدام التقنيات الحديثة لبعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم التكنولوجيا .

2-1-2- معيار رأس المال المستثمر :

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الصناعية فإذا كان حجم رأس المال المستثمر كبير تعتبر المؤسسة كبيرة ، أما إذا كان صغيرا تعتبر المؤسسة صغيرة ، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

2-1-3- معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج) :

يستخدم هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يقوم بوضع حد أقصى لعدد العمال وفي نفس الوقت تحديد مبلغ معين للاستثمار في المؤسسات الصناعية الصغيرة.

---

[1]- محمد الصغير قريشي، "**واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،مجلة الباحث العدد09، جامعة ورقلة2011، ص170

[2]- فراجي بلحاج، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، أطروحة دكتوراه ،منشورة،في العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، 2010-2011،ص 103 .

2-2- المعايير النوعية :

إن اختلاف المعطيات من قطاع إلى آخر أثبت عدم قدرة المعايير الكمية لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين مؤسسات أخرى ، وهو ما جعل الباحثين يدرجون معايير نوعية أخرى والمتمثلة فيما يلي:

2-2-1- معيار الملكية :

إن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص وتظهر في صورة شركات أشخاص أو شركات مساهمة معظمها فردية أو عائلية حيث يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب القرار[1].

2-2-2- معيار المسؤولية :

إن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة تعود إلى المالك أو صاحب المشروع الذي يجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير ، التسويق و التمويل ، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.

2-2-3- معيار السوق :

يمكن أن تتحدد مؤسسة صغيرة أو متوسطة على أساس تعاملها مع السوق ، لأن إنتاجها له علاقة مع السوق وهي علاقة عرض وطلب على المنتجات والخدمات ،وتتحدد هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على النوع فالمؤسسة تتميز بكبر حجمها من منطلق هيمنتها على السوق[2].

3- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ستقوم الدراسة بعرض مختلف التعاريف لبعض الدول ، ثم يتم التطرق إلى تعريف المشرع الجزائري ، و في الخير سيتم استنتاج تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءا على ما تم عرضه سابقا.

3-1- التعريف المعتمد من طرف منظمة العمل الدولية :

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تضم وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان ،وبعضها يعتمد على العمل داخل العائلة والبعض قد يستأجر عمال أو حرفيين ،ومعظمها يعمل برأس مال ثابت

[1]- زغيب شهرازاد عيساوي ،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دوافع و افاق**" ،الملتقى الوطني الدولي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية،8-9 افريل 2017،ص172

[2]- فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد العلي ،" **الريادة و إدارة الاعمال الصغيرة**"، الطبعة الثانية ،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان 2000،ص18

صغير جدا ويستخدم تقنية ذات مستوى منخفض وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة[1].

3-2- التعريف المعتمد في بريطانيا :

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يتوفى شرطين أو أكثر من الشروط التالية[2]:

-حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي ،

-حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي ،

-عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن .

3-3- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي :

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[3] :

- **المؤسسة المصغرة** : هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين ،وإجمالي أموالها أقل من 100.000 دولار أمريكي ،كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي .

- **المؤسسة الصغيرة** : هي التي تضم أقل من 50 موظفا ،وكل من إجمالي أحوالها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي .

- **المؤسسة المتوسطة** : عدد موظفيها أقل من 300 موظف ،أما كل من أحوالها حجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون أمريكي .

---

[1]- محمود حسين الوادي، و آخرون" **قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي و العشرين**"، دون طبعة ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2009،ص117.

[2]- نبيل جواد، "**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، الطبعة الاولى ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان،2007، ص 25.

[3]- سليمان ناصر، عواطف محسن، " **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية**"، الملتقى الدولي لمعهد العوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير، غرداية- الجزائر، 23-24 فيفري، 2011، ص3.

3-4-التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :

وصفت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية ،أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه ومن أهم هذه المعايير:

-استقلالية الإدارة و الملكية .

-محدودية نصيب المنشاة من السوق .

-أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل .

3-5-التعريف المعتمد من طرف المشروع الجزائري :

لقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني ، ويمكن سرد تعريف التعريف الحالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و الذي كان عن طريق المشرع الجزائري حيث صدر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام

1438 الموافق ل 01يناير 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهو التعريف القانوني و الرسمي للجزائر فحسب المادة الخامسة المشار إليها تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية ، بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات التي :

تشغل 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 أربعة مليار دينار جزائري ، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري تستوفي معايير الاستقلالية ، كما أشارت المادة 8 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل مابين (50) خمسين ومائتين وخمسون (250) شخص ، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري ، أما المادة 9 من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل ما بين (10) عشرة إلى (49) شخص ، ورقم أعمالها لا يتجاوز (400) أربعمائة مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز(200) مائتي مليون دينار جزائري ، و أخيرا تعرض المادة 10من نفس القانون السالف الذكر التي تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها

المؤسسة التي تشغل من (1)واحد إلى (9) أشخاص ،ورقم أعمالها السنوي اقل من (40) أربعين مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز(20) مليون دينار جزائري[1].

و الجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري :

الجدول 01-01 : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للقانون الجزائري

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المؤسسة المتوسطة	250-50	400 مليون دج	200 مليون 1 مليار
المؤسسة الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا تتجاوز 400 مليون دج
المؤسسة الصغيرة جدا	9-1	اقل من 40 مليون دج	لا تتجاوز 20 مليون

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على القانون التوجيهي رقم 17-02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المواد 8 - 10 من نفس القانون .

و من خلال ما تم عرضه من التعاريف السابقة ، نستنتج تعريفا شاملا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هو ذلك التعريف الذي يعمل على إبراز الخصائص الأساسية والحقيقية لهذه المؤسسات و الذي يعتمد في بناءه على المزج بين كل من المعايير الكمية و النوعية على حد سواء و في هذا الإطار تعرف أيضا على أنها تلك المؤسسات التي تتميز بقلة عدد عمالها و صغر حجم رأس مال المستثمر وانخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها و التي تكون غالبا محلية ، جاءت من أجل إنتاج السلع و الخدمات و توفير الحجات للمجتمع والفرد ، وذلك من أجل القضاء على البطالة ، و تحقيق الرفاهية .

المطلب الثاني : خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص و المميزات تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى ، كما تجعلها خيارا أساسيا ، وهو قطاع غير متجانس بحيث تنقسم إلى عدة أنواع و تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها .

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون التوجيهي 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، العدد11،02يناير 2017،ص5-7

1- الخصائص و المميزات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المميزات التي تميزها عن المشاريع الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل المؤسسة نفسها يمكن إجمالها في الخصائص التالية :

1-1-**الإدارة و التسيير**: يتميز هذا النوع بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي و استعمالها للأساليب الإدارة و التسيير غير معقدة و لا توجد بها الوائح المقيدة و المعطلة لسير العمل ،و هذا تكون الادارة تتجسد في معظم الاحيان في شخصية مالكها فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها[1].

1-2-**سهولة التأسيس**: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس مال المطلوب لنشاءها نسبيا لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة و فائدة تلبي من خلال حجات محلية في أنشطة متعددة ضمن مجال الاقتصاد و ذلك لسهولة الاجراءات الإدارية ، وتكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الاداري و التنظيمي.

1-3-**أنماط الملكية** : يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها و التي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية عائلية ،أو على شكل شركة أشخاص ،و هذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و تنميتها.[2]

1-4-**القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة** : يؤدي إلى انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية و بسطتها و مرونة الإدارة و التشغيل إلى تسهيل عملية تكييف مؤسسات الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث و النمو والتطور ، و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات و أذواق المستهلكين بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط و برامج إنتاجها ، وتتمثل قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع المتغيرات و هي كالتالي:

أ- القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج .

ب- سهولة و حرية الدخول و الخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية.

في أغلب الأحيان و ارتفاع نسبة رأس مال إلى مجموع الخصوم و حقوق أصحاب المشروع.

---

[1]- ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية دار المحمدية العامة الجزائر ،ص66

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، " **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** "، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،2002،ص 29

1-5- **ارتفاع جودة الإنتاج** : نظرا لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة و محددة فان إنتاجها يتم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة و الدقة هما: قرينة التخصص، و تركيز العمل ، و يتم تصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين و تبدلاتها في المدى القصير ،و تحمل المخاطر و الرغبة في الانجاز و تحقيق الاسم التجاري مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة لزيادة المبيعات.

1-6- **غلبة الطابع المحلي**: تسع هذه المشاريع حجات كل من المستهلكين النهائي و المتوسط و يحكمها في ذلك ما يلي:

أ- تواجد هذه المشاريع في الغالب سوقا محددة لتلبية رغبات المستهلكين و ذلك على عادات الشراء و أنماط الاستهلاك.

ب- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصال المباشر و النشيط لصاحب رأس مال.

ج-تقديم هذه المؤسسات سلع و خدمات لأصحاب الدخول المنخفضة و المتوسطة في صورة أحجام و عبوات صغيرة لإشباع حجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

1-7- **تحقيق الانتشار الجغرافي للوطن الصناعي** : تعتبر هذه المنشاة وسيلة الانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي و الاقتصادي ذلك لان الحرفين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية و نظرا لصغر حجم هذه المنشاة الصغيرة و المتوسطة فانه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها المدخلات.[1]

2- الخصائص و المميزات الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن لهذه الصناعات دورا لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني و تظهر أهميته من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات و تطور الخبرات و المهارات لكونها تعتبر أهم روافد العملية التنموية و الرغم من الجدل القائم حول قدوم أو إحداث الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ما توصلت إليه من هذه المشروعات تطورا و اتساع و هي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية و الاجتماعية و التنموية و على الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة و المتوسطة الا أنها استحوذت على خصائص معينة عن غيرها من المؤسسات و هي:

[1] ليث عبد الله القهيوي ، "**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية** "، الطبعةالثانية ،دار الحامد لنشر و التوزيع-الاردن ،ص 20-23

1-مالك المنشأة و مديرها : إذ يتولى العمليات الإدارية و الفنية .

2-انخفاض الحجم رأس المال :اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة و في ذلك تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

3-الاعتماد على الموارد المحلية الأولية : مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية و بالتالي خفض مستويات معامل رأس مال /العمل : يعتبر هذا المعيار من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ، و المقصود به هو رأسمال الثابت و المستمر .[1]

4-ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس مال و ملائمة الأصحاب هذه المشروعات:حيث أن تدني رأس مال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة .

5-تدني قدرتها الذاتية على التطور و التوسع نظرا لإهمال جوانب البحث و التطوير و عدم الاقتناع بأهميتها و ضرورتها.

6-الارتقاء بمستويات الادخار و الاستثمار على اعتباراتها مصدرا جيد لادخارها الخاصة و تعبئة رؤوس الأموال .

7-المرونة و المقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في عملية التنموية.

9-صعوبات العمليات التسويقية و التوزيعية نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف .

10-الافتقار إلى هيكل الإداري كونها تدار من قبل شخص واحد مسوؤل إداريا و مالية و فنيا .

11-تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبير[2].

12-أنماط الملكية : يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس مال اللازم لإقامة و تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأشكال معينة لملكيته ، و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية و العائلية أو في شركات الأشخاص و تساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب و إبراز الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و تنميتها.[3]

---

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، منشورة ،مذكرة ماجستر،في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 22.

[2] ليث عبد الله القهيوي،"**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية** "،مرجع سبق ذكره، ص31-32

[3] زياد جلال الدماغ-،"**الصكوك الاسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية**"، الطبعة الاولى ،دار الثقافة، الاردن-2012ص184

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتحدد أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض العوامل الأساسية والتي سيتم إدراجها على النحو التالي:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة الإنتاج :

تصنف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1-1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

تتطلب صناعة سلع و التجهيز تكنولوجيا مركبة ، و يد عاملة مؤهلة ، و رأسمال كبير مقارنة بالمؤسسات سابقة الذكر و هذا ما يجعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيقا و يكون محصورا في بعض الفروع ، كإنتاج و تركيب بعض المعدات و الأدوات و هذا خاصة في بلدان الصناعية ، إما في البلدان النامية تتكفل هذه المؤسسات بتصليح و تركيب الآلات و المعدات ، حيث تمارس عملية التركيب و تجميع انطلاقا من إستراد أجزاء للمنتج النهائي و إنتاج بعضها .

1-2- المؤسسات المنتجة لسلع الاستهلاكية :

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في : المنتجات الغذائية ، الملابس ، النسيج ، الأثاث ، المنتجات الجلدية ، التبغ و بعض المنتجات الكيميائية و غير ذلك من السلع .

1-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز للمنتجات الوسطية :

يجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمنتجات التالية : المعدات الفلاحية ،قطاع الغيار ، أجزاء الآلات ، المكونات الكهربائية ، و غيرها .

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها :

يمكن تجزئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا التصنيف إلى عدة أشكال و أنواع نذكر منها ما يلي :

- المؤسسات العائلية (المنزلية) .
- المؤسسات التقليدية (traditionnelles) .
- المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة (Modernes et semi -modernes) .

2-1- المؤسسات العائلية :

تتمثل في المؤسسات التي يمتلكها أفراد العائلة واحدة أو أكثر ، ويتحمل الأفراد العائلة العبء الأكبر في الإدارة و تنشأ عادة من مبادرة رب العائلة ، ويطلق عليه مؤسس المؤسسة العائلية ، و غالبا ما تبدأ المؤسسة العائلية بممارسة المؤسس المهنة أو نشاط أو الخدمة أو حرفة معينة ، والملكية العائلية تجعلها تملك التزاما أقوى نحو الأعمال[1] .

2-2-المؤسسات التقليدية :

يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى ، وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ،ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها[2].

2-3-المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة :

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية منتجات التي يتم تصنيفها بطريقة منظمة و غير منتظمة ، و طبقا لمقاييس الصناعة الحديثة ، أو على حساب الحجج العصرية ، و تختلف بطبيعة المحل درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه متطورة ، من جهة آخر ، بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياساتهم نحو ترقية و إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و ذلك من خلال :

-العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية و المنزلية المتواجدة بإدخال أساليب و تقنيات جديدة و استعمال الآلات و الأدوات متطورة .

---

[1]- شعيب اتشي ،"**واقع و أفاق م ص م في الجزائر في ظل شراكة الأوروجزائرية** "،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ، 2008/2007،ص 20

[2]-لخلف عثمان،،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**"،مرجع سبق ذكره ،ص32

-إنشاء و توسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من المؤسسات ،تستعمل طرق متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

3-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل :

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل بحيث نفرق بين المؤسسات المصنعة و غير مصنعة ، وترتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات المصنعة و غير مصنعة.

3-1- المؤسسات المصنعة :

يجمع صنف المؤسسات المصنعة من المصانع الصغيرة والمتوسطة ، و هو يميز على صنف المؤسسات غير مصنعة من حيث تقسيم العمل ، و تعتمد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها [1].

3-2- المؤسسات غير مصنعة :

تجمع المؤسسات غير مصنعة بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ، و مع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة أما الإنتاج الحرفي الذي ينشط الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين ، يبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن [2] .

3-3- المؤسسات المقاولة :

و تتكون من عمل الصناعي في المنزل و ورشة شبه مستقلة و تتميز بترابط الهيكلي بين مؤسستين توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفقا لشروط محدودة و عادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة و المؤسسة الموكل لها صغيرة [3] .

---

[1] غزرولي إيمان، "**البدائل الاستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة**"، **دراسة حالة المؤسسة K-plast** سطيف-رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2010/2009، ص 10.

[2] -لخلف عثمان،"،،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**"،مرجع سبق ذكره ،ص33-34

[3] - مشري محمد الناصر ، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** "،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، إستراتجية المؤسسة ، جامعة الجزائر 2011/2010.3 ،ص 15.

المبحث الثاني : أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية وذلك لمدى مساهمتها في التنمية الجهوية في كل المجالات الاقتصادية إضافة إلى كونها مجالا رحبا للتجارب الصناعية ، و مصدر للتجديد الدائم للصناعة و التجارة ، ومثال للتنافسية و الديناميكية ، فقد باتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أكثر من 90 % من المشاريع الاقتصادية في العالم ،ومنه ستحاول الدراسة التطرق أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمراحل المتّبعة في إنشائها.

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات بوضع مختلف القوانين و التشريعات التي تحكم و تحدد الاستثمار داخل هذه الأخيرة أما بالنسبة لدور الذي تقوم به في الاقتصاد ،فهي تساهم في خلق مناصب شغل و الحد من البطالة ، و زيادة في الناتج الداخلي الخام ،وتلبية احتياجات المجتمع من مختلف السلع و الخدمات ، بالإضافة إلى مساهمة في زيادة الصادرات وجلب العملة الصعبة ، و في ما يلي سيتم إدراج بعض الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل ،إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والناميـة و مع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1].

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ،تساهم في توفير مناصب عمل جديدة ،حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى فإنها

[1]- سمير زهير الصوص ، "**بعض تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة**"، وزارة الاقتصاد الوطني لسلطة فلسطين 2010 ص09.

تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[1]

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات :

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

3-1- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

3-2- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

3-3- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير ،و باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق تركيب و تجميع محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات .[2]

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا و تشكل حوالي 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات ، جزءا من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات[3].

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي :

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحيحة ،تدفع عملية التنمية إلى الأمام فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ،بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية و فورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته

---

[1] روينة محمد صالح، **"اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006ص ، ص17.

[2] -ناصر سلمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة ، 2007،ص20

[3] - لخلف عثمان ، **"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها"**،مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

أو طبيعة العملية الإنتاجية ،أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة ،وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها :

1-إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير .

2-وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي .

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين : التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطاعات الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5- بناء وتكوين المهارات الاساسية وتحقيق التقدم للعاملين :

في إحدى الدراسات التي أجريت في مجال الأعمال الصغيرة والتي تقوم بها المؤسسات توصلت أن هذه الأعمال هي القائدة في مجال تقديم الفرص التدريبية والتقدم للعاملين بشكل أفضل مما توفره المشروعات الكبيرة وعليه فالمشروعات الصغيرة تكسب المستخدمين وتعلمهم مهارات ذات فائدة في مجال الاتصالات الحاسوبية وتساهم بنية أربعة وعشرون في المجالات الإبتكارية و التطويرية ، مما يمكن أن تساهم به الشركات الكبيرة الحجم[1].

6- المساهمة في التطور التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد :

أثبتت العديد من الدراسات الميدانية في مختلف البلدان أكدت على أن أكثر من 55% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد و الإبداع سواء في البضاعة أو في الإنتاج أو في الإدارة والتسيير رغم قلة الموارد المالية و الإمكانيات المادية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة[2].

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1]- فلاح حسن الحسيني، "**إدارة لمشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2006،ص: 29.

[2]- ا لغالبي، طاهر محسن منصور،،" **إدارة و استراتيجيات منظمات الاعمال المتوسطة و الصغيرة**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2009،ص34

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة و النامية ، على حد سواء و التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة نتيجة وفرات الحجم الإنتاج الكبير المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كافة البلدان كما فيها الصناعية ،وتتضح متطلباتها الاستثمارية و بساطة تقنيات الإنتاج ، فان هذه المؤسسات تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في تقنية و توظيف المدخرات المحلية ، و تنمية المهارات البشرية و بذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما لتكوين رأس مالي و متمثلا في المهارات التنظيمية و محفزات الأنشطة و الصناعات الجديدة[1].

و تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها و إمدادها بمستلزمات الإنتاج من خلال بعض مكوناتها .

- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة.

- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة و المتباينة كما تساعد على تغير الهيكل السوقي من تخفيف حدة التركيز.

- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل: الهند ، الجزائر .

1- الدور الاقتصادي :

- ✓ انخفاض معدلات الربحية للمؤسسة الكبيرة المدمجة لوحدات إنتاجية صغيرة بسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.
- ✓ ارتفاع مساهمة قطاع الأعمال في نشاط التصدير .[2]
- ✓ تزيد المشاريع الصغيرة و المتوسطة من حدة المنافسة في السوق المحلي و الاحتكاري للمشاريع الكبيرة ، وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار [3] .
- ✓ تعتبر المشروعات بذور أو النواة لأساسية للمشروعات الكبيرة ،فالمشروعات الصغيرة عندما تنمو و تتطور تصبح مشروع متوسط و متوسط يتحول إلى كبير.

---

[1]- سلطاني محمد رشدي، "**التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، واقعه،وأهميته، و شروط تطبيقه**"، (حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة)مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2006/2005، ص 44- 45 .

[2]رابح حميدة، "**استراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة** "،(دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرية و التجربة الصينية) ،مذكرة ماجستر في علوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2010-2011 ، ص 26-27 .

[3]-سمير زهير الصوص، "**بعض تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة**"،مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة و المتطورة في تزويد فئة الفقراء بسلع ذات نوعيات متباينة بأسعار مناسبة.
- ✓ تساعد هذه المشروعات في الحفاظ على التوازن التجاري و ميزان المدفوعات و تعزيز الناتج المحلي بأسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة فرص عمل.
- ✓ تلعب دورا كبير في تمكين الشباب و المرأة ،و المحافظة على الأعمال التراثية. [1]

2- الدور الاجتماعي :

- ✓ تساعد على تطوير أفراد المجتمع و الانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات ،حيث تساعد في ظهور التشغيل الذاتي و تناميه.
- ✓ القضاء على البطالة من توفير مناصب شغل.
- ✓ القضاء على الآفات الاجتماعية.
- ✓ تحسين مستوي المعيشة في الريف.
- ✓ تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر و البطالة.
- ✓ تساعد في إعلاء قيمة الذات و العمل و التعاون وخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله و إنتاجه.[2]

المطلب الثالث : المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات ،ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسط ما يلي[3] :

1-تكوين المالك أو المسير :

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة ،وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا ،ويظهر ذلك جليا من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير ، و هذا الاستعداد هو الذي يشكل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه و لضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها :

---

[1] -منظمة العمل العربية، ورقة عمل **حول "دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة- المنتدى العربي للتشغيل"**، بيروت 09- 2009/10/21 ص21-22.

[2] -منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

[3] -فريد راغب النجّار، "**إدارة المشروعات والاعمال صغيرة الحجم**"،ط1؛ الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،1999، ص20.

1-1- ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم :

حسب M.R.Smith الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع ،يوجد نوعين أساسيين من الملاك أو المسيرين وهما :

1-1-1- المالك أو المسير : ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة،كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

1-1-2- المالك أو المسير : ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة،كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة ،ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية ، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير،لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ،ومن بين هذه النتائج:

- ✓ النقص في التنظيم .
- ✓ عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص .
- ✓ عدم القدرة على التسيير .
- ✓ رفض دائم لاقتسام المسؤوليات .

و لتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

وحسب la flamme يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:[1]

- ✓ القدرة على التنبؤ ورفع التحديات .
- ✓ القدرة التصورية، قدرات تحليلية ، تحديد الأهداف ، التنسيق ودراسة المعلومات .
- ✓ القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة .
- ✓ تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة .
- ✓ القدرات التقنية ،معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.

[1] -لخلف عثمان، ، "**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**"،مرجع سبق ذكره، ص36.

2- الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها :

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي[1]، و التخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال:

2-1- إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة : لأن صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة ، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الوسائل موجودة لتحقيق هذا المشروع ؟
- كيف يمكن أن تتحقق المشروع ؟
- ما هي الإمكانية للنّجاح في ظروف اقتصادية متقلبة ومتغير ؟

2-2- تطوير الفكرة : تعتبر هذه المرحلة مكمّلة للمرحلة السابقة ، فهي تجسد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة،فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشاءها ، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة.

وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء ، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية :

-كيف ومع من سيفعل هذا المشروع ؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقد المشروع .

3-التمويل : يعد تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع ،لأن معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند إنشاءها أو توسعها أو حتى من خلال ممارسة نشاطها الإنتاجي ، لأن معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة ،لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزنامة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه ، ويجب أن يركز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتوج من جهة ، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من

[1] - أحمد سعد عبد اللطيف ، **إدارة المشروعات الانشائية**،الطبعة الاولى ،القاهرة:مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح 1994 ، ص26.

جهة أخرى ،كما أن تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل وإتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك .

كما أن الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار، ويجب أن يكون صاحب المشروع واقعيا في تقدير احتياجاته ، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأن الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة ، فإنه يتحصل على القرض بسهولة ،أما منح القرض من طرف البنك لا يتم إلا بعد :

-دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال .

-تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق ، المبيعات و الأرباح للمشروع المقدم .[1]

4-الإجراءات القانونية :

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلـي :

4-1-**وضع الإطار القانوني** : قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري ، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة ،هل هي شركة أشخاص ، وتقوم على أساس الاعتبار الشخـصي و الثقة المتبادلة بين أطراف المشاركة مما يكن له أثر ايجابي على نشاط المؤسسة .

شركة تضامن ، و يملكها فرد أو أكثر و تسمى شركة التضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكون شخص واحد لمجابهة إلتزاماتهم .

شركة توصية بسيطة ، حيث تقوم على الاعتبار الشخصي و لاختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة و هي شركة تضم نوعين من الشركاء و هم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، و شركاء لا يسألون إلا في حصصهم.

شركة ذات مسؤولية محدودة ،وتتميز هذه الشركة بكون أن الشراكـة لا تكـون إلا بيـن الأشخـاص الطبيعييـن و تحديد مسؤولية الشريك من مساهمته .

[1] زويتة محمد الصالح، **"اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**،مرجع سبق ذكره،ص 28.

أم هي شركة رؤوس أموال: و تمثلها شركة المساهمة التي هي شبيهة لشركة ذات م.م. في كل شيء باستثناء أن رأس مال فيها يكون موزع على شكل أسهم التي تمتلكها.

أم هي شركة المحاصة: وتعتمد في إنشائها اتفاق كتابي بين أو أكثر من شركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة و محددة لتحقيق الربح الذي يتم تقسيمه بين الشركاء .[1]

4-2- **المسار القانوني**[1] : حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي ،يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد،وكذلك عملية القيد في السجل التجاري،ويتم تقييد المسير تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة –حسب القانون التجاري للبلاد والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة.

5- انطلاق النشاط الاقتصادي :

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة،تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع ،وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي،وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها :

5-1- **الطلبيات الأولى** : وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين،حتى يضمن الحصول على الطلبيات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

- ✓ كتابة النصوص التقنية أو الإشهارية .
- ✓ تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال :
- ✓ تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولآجال التسليم .
- ✓ إعطاء النصائح القيمة و الأفكار الجديدة .

5-2- **وضع وسيلة العمل** : وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج ، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي .

6- تأمين المؤسسة : عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار ، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا ،بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية ،ويريح أيضا المؤسسة اتجاه العمل .

[1]- مشري محمد الناصر، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** "مرجع سبق ذكره، ص17-18.

المبحث الثالث : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات و المشاكل التي تواجهها و الهيئات و الأساليب الداعمة لها .

ليس شرط أن تقترن بداية كل مؤسسة بالنجاح فمن المألوف لدينا هناك فشل و خروج للمؤسسات من السوق ،بسبب تأثير بعض العوامل في نجاحها و كذا المشاكل و الصعوبات التي تعترض طريقها ، و لكن هناك من يقف حاجزا أمام هذه المشاكل و الصعوبات ويقدم كل ما تحتاجه هذه المؤسسات من دعم و مساندة لنجاح هذه الأخيرة ، و يتمثل هذا الحاجز في الهيئات و الأساليب الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ستتناول الدراسة في هذا المبحث أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و المشاكل التي تواجهها ،وكذا الهيئات الداعمة لها .

المطلب الأول : أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العوامل المؤثرة في نجاحها.

إن كل مؤسسة معرضة للفشل وذلك يرجع إلى عدة أسباب و عوامل تؤثر فيها ، ومن خلال هذا سنتناول أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العوامل المؤثرة فيها .

1- أسباب فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ترجع أسباب فشل المؤسسات الصغيرة إلى عوامل داخلية(البيئة الداخلية) وغالبا ما يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها،وأخرى خارجية لا تتحكم فيها المؤسسة.

1-1- الأسباب الداخلية :

هي أسباب ترتبط بالمحيط الداخلي للمؤسسة وتتمثل في:

- ✓ عدم وجود خبرة كافية لدى صاحب أو أصحاب المؤسسة
- ✓ عدم وجود إستراتيجية واضحة للعمل
- ✓ الخلافات بين الشركاء
- ✓ قلة الالتزام وعدم تكريس الوقت الكافي لمتابعة العمل
- ✓ رقابة مالية غير كفؤ[1]
- ✓ محدودية مقدرة المؤسسة على تحمل الخسائر بسبب صغر حجم النشاط ورأس المال
- ✓ سوء الإدارة ويتمثل في الأشكال التالية[2] :
  - عدم التخطيط الجيد .

[1]-عبد الحميد مصطفى ابو ناعم،"**ادارة المشروعات الصغيرة**" ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر2009،ص69

[2]-طاهر محسن منصور الغالي،"**ادارة و استراتيجية المنظمات الصغيرة و المتوسطة**"،دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن2009،ص 41

- عدم التنظيم و التوجيه الجيد .
- ج. عدم وجود نظام رقابي فعال.

د. عدم القدرة على التحفيز .

1-2- الأسباب الخارجية :

وهي ترتبط بالمحيط الخارجي للمؤسسة ولا يمكن أن نتحكم فيها وهي تتضمن ما يلي:

- ✓ نقص العمالة المدربة و المؤهلة .
- ✓ المنافسة الشديدة .
- ✓ الأعباء الاقتصادية .
- ✓ الركود الاقتصادي .

2-العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك عدة عوامل تؤثر في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن أن تندرج في الجدول التالي:

الجدول 1- 2 : أهم العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الجدول رقم 01-02 : العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

العوامل المرتبطة بمالك /المدير المشروع	عوامل مرتبطة بالأنشطة الإدارية و الوظيفية
خلال 3 سنوات الأولى من عمر المشروع لابد من توفر: - الثقة بالنفس . • التفرغ الكامل للعمل . • العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب . • المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/ الخدمات التي سيتم التعامل فيها . خصائص رائد الأعمال الناجح ● الصحة ، الحس الجيد بالزمن ، الثقة في النفس ، الابتكار ، الاستقلال . • التعليم : متوسط فترة التعليم 14 سنة . ● الخبرة : متوسط الخبرة في مجال العمل 13سنة . •توافر خبرة إدارية وإعطاء الجزء الأكبر من وقت العمل للمهام الإدارية . ● الإستراتيجية وتفويض المهام الروتينية . ● العمر يتراوح من 31-50 سنة . العوامل التي تؤثر على الأداء الجيد للمدير / المالك : ● الوقت المقضي مع العميل . ● الوقت المقضي في التخطيط . ● الوقت المقضي في العمل .	الاهتمام بالتخطيط المسبق بالنسبة لخصائص التشغيل يجب توافر : ● القدرة على ابتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة . • توافر الموارد اللازمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة . • القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسي بالنسبة لإستراتيجية المنافسة : ● لابد من توافر ميزة تنافسية خاصة ب: -التخصص في المنتجات . -التخصص في العملاء . -كلاهما (المنتجات والعملاء) .

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر ، نذير عليان ، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، يومي 17و18افريل 2016 ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر ، ص670

المطلب الثاني: المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، فهو يعاني من عدة مشاكل و عراقيل تعيق تنميتها و تهدد بقائها ، لهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل و محاولة تخفيفها أو القضاء عليها و تمثلت هذه المشاكل و الصعوبات في :

1- صعوبة التمويل :

أغلب هذه المؤسسات تتم بتمويل حكومي عن طريق الاقتراض البنكي ، غير أن البنوك تشترط الضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المؤسسات هم في طور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة و التجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أم قائم [1].

2- صعوبات الجبائية :

من حيث الاقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي ، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط ، و بالتالي فقدان العديد من المناصب الشغل ، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية ،والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة ،وتخدم الهيئات الكبيرة ، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف إدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية [2] .

3- مشاكل إدارية و تنظيمية و قلة الكفاءات :

إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة ، ويزداد الأمر تعقدا عندما يميل المالك إلى التدخل في الأعمال التنفيذية ، عدم التحديد الجيد للمسؤوليات داخل المؤسسة ، عدم اعتماد التخصص ... و هي عوامل تؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسة و على تنوع إنتاجها و قدرتها على مواجهة المنافسة .

---

[1]-شبايكي سعدان ،" **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات ص و م في الجزائر**" ، الملتقى الوطني الاول حول : المؤسسات ص و م و دورها في التمنية،8-9 افريل 2002،ص21

[2]- قشيدة صورية ،"**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ،نقود و مالية ،جامعة الجزائر 3 ،2012/2011،ص 34.

4- مشكلة التأمينات الاجتماعية :

حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل تأمين على كافة العاملين بالمؤسسة مهما كان عددهم ، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة عن ذلك ، بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية ، أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين ، أو عدم استقرار العمالة وسرعة دورانها[1].

5- مشاكل التسويقية :

وتتمثل المشاكل التسويقية فيما يلي:

- ✓ نقص الخبرة ، ونقص المعلومات و الإمكانيات فيما يتعلق بالتعريف على السوق و المواصفات المطلوبة ،وهذا النقص ناتج عن عدم قيام بالبحوث التسويقية وتجديد المعلومات المؤسسة حول أسواقها .
- ✓ ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل ، وكذلك محدودية رأس المال مما يؤدي إلي محدودية الإنتاج و العرض .
- ✓ نقص المعلومات الخاصة بالتغيرات التي تحصل في الأسعار ولا توافقيتها مما ينعكس سلبا على كفاءة المؤسسة .
- ✓ عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير منضبط لسلع المستوردة من جهة و الضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى .
- ✓ عدم الحرص على جودة المنتجات ، وغياب أو قلة الأجهزة و الشركات المتخصصة في مجال التسويق .
- ✓ عدم استغلال القدرات التصديرية ، فقلما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستغلال القدرات التصديرية لهذه الأخيرة .

6- صعوبة الحصول على التكنولوجيا :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل حقيقية في التحديث و في مواكبة التطورات التكنولوجيا بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة ، وغياب الجهات المتخصصة ، يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم و المشورة الفنية أو تبني برامج مخصصة لهذا الغرض[2].

---

[1] دليلة حضري ، "**آليات تمويل المؤسسات ص م في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 2005/1995**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،نقود ومالية ،جامعة شلف بن بوعلي 2008/2007،ص45

[2] – غبولي احمد، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، رسالةمقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة ،تحليل الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ،الجزائر،2011/2010،ص32

7- مشاكل مختلفة :

تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة مشاكل مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي ، وأخرى يفرزها محيطها الخارجي و نلخص أهم هذه المشاكل فما يلي :

- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي " التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح .
- ✓ المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة .
- ✓ صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- ✓ إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته .
- ✓ ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبًا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح .
- ✓ للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع) .
- ✓ الإجراءات الحكومية .

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى :

- ✓ مشكلات داخلية : كنقص الخبرة و الإمكانيات ، وقصور في الإدارة و الأنظمة ، وقصور الجهود التسويقية .
- ✓ مشكلات خارجية : كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك .
- ✓ قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات ، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها،وعدم توفير التمويل الكافي لها ، التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية [1]
- ✓ غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية القائمة على دعم و توجيه الأنشطة الإنتاجية (الصناعية) المحلية ، الأمر الذي يضيع عليها فرصة تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من هذا البرنامج .
- ✓ ضعف قدرات هذه المنشآت الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط و التشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن.
- ✓ غياب ثقافة التسيير و الروح المقاولاتية لأن الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات عائلية.

[1] -آيت عيسى عيسى،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود** "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد السادس،جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر،ص281

- ✓ عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنية التحتية و البيئة النموذجية و الرعاية الأمثل لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و حتى و إن وجدت فإنها تقتصر على مناطق دون أخرى ، مما يؤدي إلى استفادة البعض منها فقط رغم أنها تمثل الدعم الكبير لها عند النشأة .
- ✓ غياب التعاون و تبادل المعلومات بين مراكز البحث و الجامعات من جهة ، و بين المؤسسات الصغيرة[1].

المطلب الثالث : هيئات و أساليب دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

من اجل دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الجزائر باعتماد جملة من التدابير تتمثل في هيئات وأساليب لإصلاح الخلل ،و المشاكل التي تعترض هذا النوع من المؤسسات ،وهذا فقط من اجل الرفع من كفاءتها و فعاليتها في الاقتصاد الوطني.

1-الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تقدم هذه الهيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي تتمثل فيما يلي:

1-1- وزارة الصناعة والمناجم :

بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2] .

1-2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG :

هي عبارة عن جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الجمهورية يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة والمنشاة من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها[3].

1-3-وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات APSI :

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10 193 فان الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع و دراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض وقد تم تعديل المرسوم

---

[1]-مهدي ميلود،"**دور التمويل الاسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "،الملتقى الوطني الاول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية ،بشار ،يومي 25-26 افريل 2006،ص20

[2]- شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، "**واقع و آوفاق المؤسسات الصغيرة ا والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول: اوقع وآفاق . النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ا ئر، يومي 05-06 ماي20113،جامعة الوادي ص6

[3]- فرحاتي حبيبة،" **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة الماستر منشورة، في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر2012-2013،ص115

التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله وأهم ما ميز التشريع الجديد هو ما يلي:

- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .
- ✓ إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص .
- ✓ إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل من الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص.

1-4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :

انشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم مابين 35 و 50 سنة أو الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات ، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في السوق .

1-5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 1 أكتوبر 2011 بهدف ضمان القروض الاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتولى ما يلي:

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة الم ص م التي تنجز الاستثمارات في المجالات التالية :
  - إنشاء المؤسسات.
  - تحديد التجهيزات.
  - توسيع المؤسسات .
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما كلف بالقيام ببعض المهام التالية :

- ✓ ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة ب الم ص و م وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1].

[1] -محمد زيدان،"**الهياكل و الاليات الداعة للمؤسسات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة القتصادشمال افريقيا،العدد7،ص126-127

1-6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها و من أهم وظائفها نذكر:

- ✓ تقديم القروض بدون فائدة ،و الاستثمارات و الإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- ✓ إقامة و توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية[1].

2- آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من اجل ترقية و تطوير و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت بعض الآليات التي تساهم بدورها في تنمية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

2-1- مراكز التسهيل :

وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق جملة الأهداف التالية :

- ✓ وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المؤسسات .
- ✓ تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .

تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني[2].

2-2- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وجمعياتها المهنية من جهة،وبين السلطات العمومية من جهة اخرى ، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،ومن مهامه:

- ✓ تشجيع وترقية الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنضمات ارباب العمل و الجمعيات المهنية .
- ✓ ضمان التشاور و الحوار بين الشركاء الاجتماعين ، مما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع .

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 ، " **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، الصادر في 25 جانفي 2004 ، العدد 06 ص08.

[2]-" الجريدة الرسمية"، المرسوم التنفيذي المؤرخ رقم78/03،المؤرخ في25 فيبراير2003،العدد13 ،ص14

2-3- حاضنات الأعمال :

غدت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم ، والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية[1] .

ومن ابرز مهامها:

- ✓ توليد النشاط والثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع الصغيرة .
- ✓ تنويع مجالات النشاط بالاقتصاد المحلي .

خلاصة الفصل

لا يمكننا تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون أن نتطرق إلى تحديد صعوبة تعريفها و التي تمثلت في اختلاف درجة النمو و اختلاف النشاط الاقتصادي وكذا معايير كمية ونوعية حيث انه لقد أصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة و وعولمة الأعمال ، و ذلك لما تمتلكه من خصائص و مميزات تنفرد بها عن المؤسسات الكبيرة الحجم ، نهيك عن الدور الفعال الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل و تنمية الاقتصاد ، بحيث يكنها أن تحدث تغيرات جذرية في الاقتصاد لأي دولة إذا تلقت العناية و الاهتمام اللازم غير أن الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية سببت لها و خلقت لها نوع من المشاكل و العوائق في طريقها لكن الدولة لم تتركها و قدمت لها كل الدعم و المساندة ،ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها:

[1]-علي سماوي،"**دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 7،جوان،2010،ص138

-لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث لكل دولة تعريف محدد ، إلا أنه توجد بعض المحاولات المبذولة لتحديد المعايير التي تضبط الموضوعة .

-المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي مؤسسات ذات بعد عالمي وليس محلي فقط.

-للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية و دور في تحقيق التنمية المستدامة ، في تحقيق الرفاهية للمجتمع من حيث القضاء على البطالة .

- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدة مشاكل و معيقات منها صعوبات التمويل ، ومشكل القيود الحكومية .

- هناك هيئات و آليات تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمهيد

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً حيوياً يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية،وفي إطار عمليات التنمية الشاملة يتم البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومواجهة سياسات السوق التي تنتهجها معظم دول العالم الآن.

ولهذا قد دعت الضرورة لاستحداث آلية جديدة تعمل على تطوير و دعم و رعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لذا يعد أسلوب حاضنات الأعمال من أهم المنظومات التي ابتكرت في الآونة الأخيرة لدعم هذا النوع من المؤسسات ،حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية للمؤسسات من اجل الابتعاد عن الفشل و الانهيار ، إذ تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة و النامية ومنها الجزائر.

ولقد تناولت الدراسة في هذا الفصل عموميات حول حاضنات الأعمال حيث قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث معنونة كالآتي:

المبحث الأول : عموميات حول حاضنات الاعمال

المبحث الثاني : آليات الاحتضان

المبحث الثالث : حاضنات الأعمال في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول حاضنات الأعمال .

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص و المميزات الايجابية أهلتها لكي تسمو باقتصاديات الدول و المساهمة في التنمية الاقتصادية،إلا إن هذه المؤسسات افتقرت لرؤية واضحة أثناء إنشاءها و عدم قدرتها على مواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها وعدم إيجاد حلول بناءة تساهم في إيجاد الحل لهذه المشاكل ، و لمواجهة هذا الوضع و ضمان النجاح لهذه المؤسسات وتمكينها من مواجهة التحديات ،ظهرت حاضنات الأعمال كآلية لاحتضان هذه المؤسسات من خلال دعمها وتطويرها و تقديم لها الرعاية التي تحتاجها.

ومن اجل معرفة المزيد حول حاضنات الأعمال اعتمدت الدراسة على تحديد مفهوما لها والتطرق الى نشأتها و مراحل تطورها ثم المرور إلى أنواعها ، و أهميتها و الأهداف التي تصبو إليها.

المطلب الأول:مفهوم حاضنات الأعمال .

إن فكرة الاحتضان هي عبارة عن مفهوم اقتصادي جديد تم استحداثه في الآونة الأخيرة فقط يجهل الكثير المعنى الحقيقي له .

ومن خلال هذا ستتطرق الدراسة إلى تحديد مفهوم لفكرة الاحتضان ثم تحديد مفهوم حاضنات الأعمال .

1-مفهوم فكرة الحاضنة :

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم ،و ذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية الطبية من صلابته وقدرته على النمو و الحياة الطبيعية وسط الآخرين،كذلك فان المؤسسات الحديثة النشأة تحتاج إلى الرعاية و المرافقة لأنها تفتقر إلى أدنى المقومات الأساسية التي تؤهلها للبقاء لذا فأننا نجد في غالب الأحيان أن المؤسسات تفشل منذ وهلتها الأولى بسبب عدم إيجاد من يقدم لها الرعاية و الاهتمام من اجل تعزيز فرص بقاءها و نموها[1].

[1] – محمد هيكل،" **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**" ، الطبعة الاولى ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 189

ومن اجل تخطي كل العقبات التي تعترض طريق المؤسسات الجديدة ظهرت فكرة حاضنات الأعمال التي تهدف أساسا إلى تبني الأفكار الجديدة و احتضان المنشآت الصغيرة ،وذلك بتقديم جل الخدمات الأساسية لدعم المبدعين و أصحاب الأعمال من رواد الأفكار الجديدة لتسهيل مرحلة البدء بإنجاز مشاريعهم الخاصة على أسس صحيحة ،ومعايير حديثة و متطورة ويتم ذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لهذا النوع من المؤسسات لمواجهة كل الحواجز و تخطي التحديات التي تواجهها و تعيق إقامتها ، إضافة إلى هذا توفر هذه الآلية لحزمة متكاملة من الخدمات الإدارية الأساسية ، وكذا توفير كل الاستراتيجيات و الاستشارات الفنية و المساعدات التسويقية تبعا لطبيعة المشروعات.

2- مفهوم حاضنات الأعمال:

لقد تعددت المفاهيم و التعاريف لحاضنات الأعمال من قبل العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين .

و من خلال هذا سيتم التطرق عبر هذه الدراسة إلى بعض المفاهيم لحاضنات الأعمال وفقا إلى العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين .

- تعريف الإسكوا (ESKWA) :

لقد وجدت لقد وجدت الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لا سيما تلك التي في طور الإنشاء ، واستنادا إلى إحدى منظماتها (الاسكو) عرفت حاضنات الأعمال على أنها حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات وآليات المساندة و الاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن ،فهي بذلك مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة[1].

[1] -حسين رحيم ، "**نظم حاضنات الاعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير الجزائر سطيف ،العدد 2 ،2003 ،ص 133

- **تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA) National Business Incubation :**

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال الجدد ،وذلك بتوفير لهم الخدمات و التسهيلات اللازمة من موارد و الوسائل والدعم و الخبرات من أجل تخطي عقبات التي تواجه المشاريع الجديدة و كذا مساعدتها على الاستمرار و النمو[1].

- **تعريف دف (DUFF2008) :**

لقد عرف دف حاضنات الأعمال على أنها تنظيم يقدم العديد من خدمات تطوير الأعمال، وتحقّق الحاضنة احتياجات الشركات الجديدة بصورة مرنة عن طريق احتضانها في مكان صغير.كما توفر الحاضنات مجموعة من الخدمات التي من شأنها تعزيز معدلات نجاح ونمو المنشآت الجديدة مما يعظم من أثرها في التنمية الاقتصادية.

- **تعريف هاكيت و ديلتس (HECHETT et DILTS) :**

عرف كل من هاكيت و ديلتس حاضنة الأعمال على أنها " تسهيلات في مكاتب مشتركة تسعى إلى توفير نظام يخلق قيمة مضافة إستراتيجية للجهات المحتضنة لمراقبة الأعمال و مساعدتها" كما أشار المؤلفان إلى أن الحاضنة ليست مجرد تسهيلات مكتبية فقط ،وإنما هي "شبكة ديناميكية من أفراد و تنظيمات " مثل المدير والعاملين ،والجامعات المحلية وأعضاء المجتمع ،واتصالات الصناعة ومقدمي الخدمات المهنية .

- **تعريف الشميمري و سرور :**

يعرفان الشميمري و سرور حاضنات الأعمال بأنها وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار و الابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة ،وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي و المعنوي و الاستضافة و الإرشاد[2].

[1]-http://www.isesco.org.ma/arab php /publications/hadinates/p2. consulté le 17/11/2017

[2] –احمد بن عبد الرحمن الشميمري،سرور علي ابراهيم سرور،"**حاضنات الاعمال المفاهيم و التطبيقات في الاقتصاد المعرفي**"،الطبعة الاولى،2014،ص7-8

و إضافة إلى التعاريف و المفاهيم السابقة هناك تعاريف أخرى لحاضنات الأعمال نذكر منها :

- تعتبر حاضنات الأعمال على أنها بناء مؤسسي حكومي أو خاص يمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة ،والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال المراحل المختلفة التي تمر بها المنشآت المختلفة ،كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات ، و التأجير ونقل التقنيات... وغيرها [1].
- مناخ يمكن التحكم فيه وإدارته لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة للحصول على الخدمات المطلوبة لتطوير المنتج بجانب الخدمات التسويقية لربط المشاريع داخل الحاضنة بالسوق المحلي والخارجي وكذلك إنشاء شبكة اتصالات قوية بين المشاريع داخل وخارج الحاضنة.

ومن خلال المفاهيم السابقة لحاضنات الأعمال يمكننا أن نستخلص التعريف الذي نراه مناسبا كالتالي:

تعتبر حاضنات الأعمال على أنها منظومة عمل متكاملة تسعى إلى تقديم جملة من الخدمات و التسهيلات لدعم المبدعين و أصحاب المشاريع الجديدة ،من أجل تجسيد أفكارهم و بناء مؤسساتهم الخاصة لتخطي العقبات و المشاكل التي تواجه مشاريعهم من الوهلة الأولى.

المطلب الثاني :نشأة و تطور حاضنات الأعمال عبر العالم .

الحاضنة هي بمثابة الراعي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة فهي لم تنشأ من العدم بل نشأت نتيجة الحاجة إليها ، فامتدت و تطورت عبر مرور الزمن.

من خلال هذا سيتم التطرق إلى نشأة و تطور حاضنات الأعمال عبر العالم.

1-نشأة حاضنات الأعمال :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال ، فقد تم إنشاء أول حاضنة للأعمال في سنة 1959 م بالمركز الصناعي لبتافيا The Batavia Industrial Center بمدينة نيويورك الأمريكية ،لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات

[1] -محمد صالح الحناوي و آخرون ،"**حضنات الاعمال**"،دون طبعة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،2001،ص26

وتحديداً في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة The U.S Small Business Administration (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات ،والتي ارتفع عددها بشكل كبير ،وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association (NBIA) في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال ، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من 40 عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي وتهدف هذه الجمعية الى[1] :

- ✓ تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛
- ✓ جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛
- ✓ نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛
- ✓ كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال.

2- تطور حاضنات الأعمال عبر العالم :

لقد انتشرت حاضنات الأعمال عبر العالم بشكل كبير حيث مرت بعدة مراحل بمرور الزمن ،وذلك بعد تحقيقها لنجاح باهر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد ان حاضنات الأعمال أرست جذورها عبر العديد من دول العالم لتصل إلى أكثر من (7000 حاضنة) في العالم منها أكثر من (1250 حاضنة) خلال سنة 2012 في الولايات المتحدة الأمريكية ، و (540 حاضنة)في الصين و (200 حاضنة) لكل من الصين والبرازيل ولم تقتصر حاضنات الأعمال على الدول الأجنبية فقط بل تعدت حتى الدول العربية لتصل إلى بذلك إلى (10 حاضنات) لكل من مصر و الجزائر، وحاضنتين في المغرب ، و حاضنة واحدة لكل من تونس و البحرين[2].

[1]-http://www.isesco.org.ma/arab php e/publications/hadinates/p2. consulté le 17/11/2017

[2] – ايثار عبد الهادي آل فيجان، سعدون محسن ،"**دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد30،ص 85-86

وبناءا على هذا تم انجاز هذا الشكل(02-01) ليبين أهم المراحل التي مرت بها حاضنات الأعمال عبر مرور الزمن.

الشكل رقم 02-01 :مراحل تطور حاضنات الأعمال.

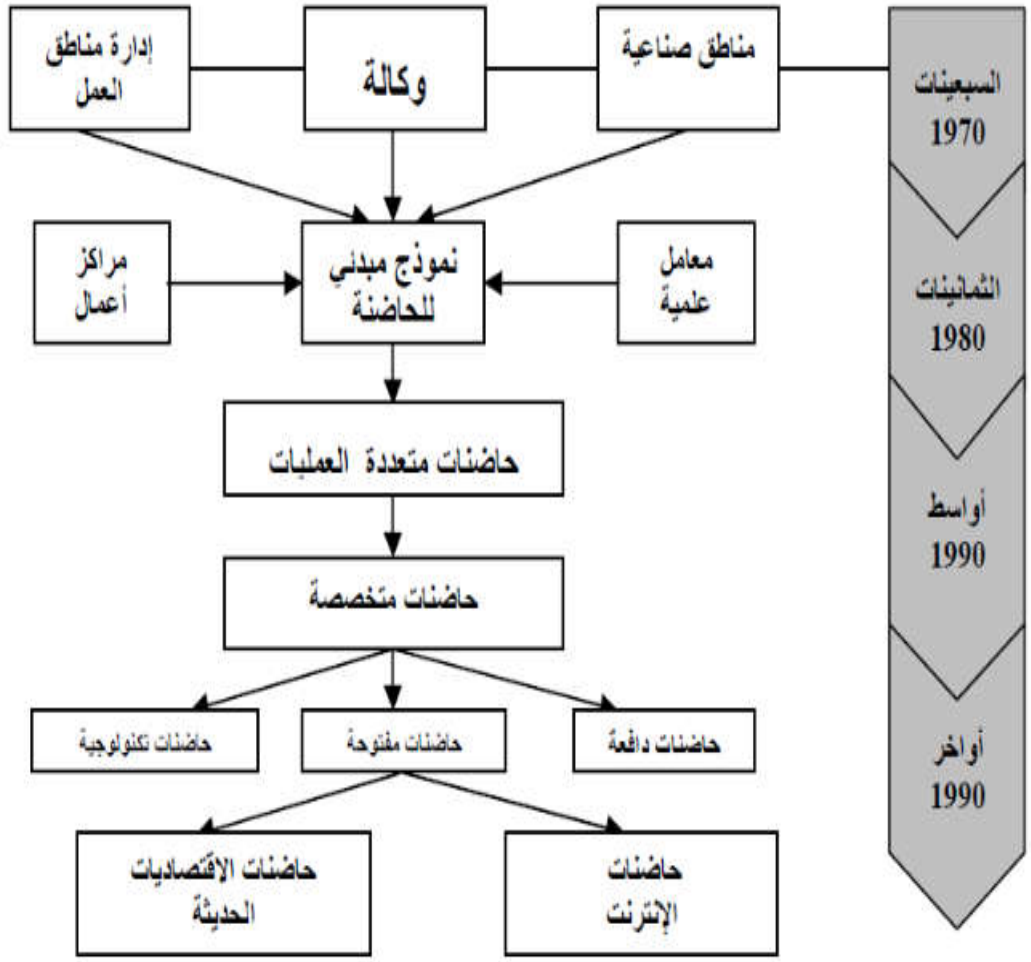

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم ، 2005 ، ص 12 .

المطلب الثالث: أنواع حاضنات الأعمال .

تختلف أنواع حاضنات الأعمال بحسب أنواع المشاريع و الأهداف التي تصبو إليها مختلف المشاريع ،ويمكن أن تصنف الدراسة حاضنات الأعمال على النحو التالي[1]:

1-حاضنات الأعمال العامة General / Mixed-use Incubators :

تعتني هذه الحاضنات بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد ، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار ، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2-حاضنات الأعمال المتخصصة Incubators Economic Development :

هذا النوع من الحاضنات يعتني بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها ، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل ،أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها .

3-حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators :

فيما يأتي هذا النوع من الحاضنات ليختص بالجانب التكنولوجي للمنشآت ، وكذا تطوير الأعمال المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة و تدريب الأكاديميين و الباحثين بمراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم و توفير الخدمات و الاستشارات الأخرى اللازمة .

و إضافة إلى هذا يوجد تصنيف أخر لحاضنات الأعمال .

يتم تصنيف أنواع حاضنات الأعمال حسب هذا النموذج إلى نموذجين وهما:النماذج السوقية و النماذج التمويلية

[1] –محمد بن بوزيان ،طاهر زياني،"**دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18افريل 2006،جامعة ابو بكر بقايد تلمسان الجزائر ،ص531-532

1-النماذج التسويقية :

حسب هذا النموذج تصنف حاضنات الأعمال على النحو التالي[1]:

- **حاضنات الأعمال التكنولوجية** : حاضنات الأعمال التكنولوجية طورت بصفة خاصة للعب دورها في تسويق أو نقل التكنولوجيا فهي ترتبط بمؤسسات البحث والتعليم مثل الجامعات وبعض قواعد التكنولوجيا.
- **حاضنات الأعمال المتخصصة أو الهادفة** : حاضنات الأعمال الهادفة تعنى بالتكنولوجيا العالية أو قطاع صناعي أو سوقي محدد مثلا :

-الحاضنات الخدماتية : وهي حاضنات تختص في دعم المؤسسات الخدماتية .

-الحاضنات الإنتاجية : وهي حاضنات تختص في دعم المؤسسات الإنتاجية.

2-النماذج التمويلية

حسب هذا النموذج يتم تصنيف حاضنات تهدف إلى الربح و أخرى لا تهدف إلى الربح[2] .

- **الحاضنات التي لا تهدف إلى الربح** : وهي غالبا تابعة للقطاع العام وتكون مملوكة ومشغلة من طرف السلطات الحكومية المحلية أو الجماعات المحلية ،ورغم أن هذه الحاضنات لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح فعملياتها تهدف إلى الوصول لمرحلة التمويل الذاتي.
- **الحاضنات التي تهدف إلى الربح** : وهي غالبا تكون مملوكة ومشغلة من طرف القطاع الخاص ،وتسعى لتحقيق الربح وحضانة الأعمال التي تهدف إلى الربح تكون في أغلب الأحيان مرتبطة بنشاطات الأعمال المتعلقة بالاقتصاد الجديد.

[1]– Takis Damas kopoules, guiding economic innovation through business incubators- critical elements of successful business incubation -European Institute of interdisciplinary , research (ECIIR) PARIS-FRANCE ,2004 , P47.

[2] – عبد السلام محمود أبو قحف، **"مقدمة في الأعمال"** ، بدون طبعة ،الإسكندرية ، مصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر 2003 ،ص227

المطلب الرابع :أهمية و أهداف حاضنات الأعمال .

تمثل حاضنات الأعمال أهمية كبيرة ليس فقط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بل تعدت حدود ذلك من بلوغها للحكومات و المجتمعات و غيرها في حين أنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي أقيمت من اجلها.

ومن خلال ذا ستتطرق الدراسة إلى تحديد أهمية و أهداف حاضنات الأعمال.

1-أهمية حاضنات الأعمال :

تعمل حاضنات الأعمال على خلق فرص لنجاح لأصحاب المشاريع ،فهي بمثابة أداة لتنمية وتطوير الأعمال لذا تحضا بأهمية كبيرة تظهر من خلال النقاط التالية [1]:

- ✓ توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقتين وخاصة خريجي الدراسات الجامعية.
- ✓ توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال برامج تمويل حكومية أو شبكة من رجال الأعمال أو المستثمرين .
- ✓ ترتبط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.
- ✓ تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.
- ✓ توفر حاضنات الأعمال جميع أنواع الدعم من دعم إداري و فني و تسويقي للمشروعات المشتركة بها .
- ✓ توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة .
- ✓ تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة.
- ✓ يتم اختيار المشروعات الملتحقة طبقاً لمعايير شخصية وفنية وبأسلوب علمي يعتمد على "دراسة جدوى" و"خطة مشروع ."

[1] – مفيد عبد اللاوي ،"**حاضنات الأعمال و دورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**"، الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة يومي 04 و 05 ديسمبر 2013 ، ص07

لم تقتصر أهمية حاضنات الأعمال على المؤسسات و المنشآت فقط بل تعدت ذلك ،وهو ما سيوضحه الشكل رقم (02-02)

الشكل رقم 02-02: أهمية حاضنات الأعمال .

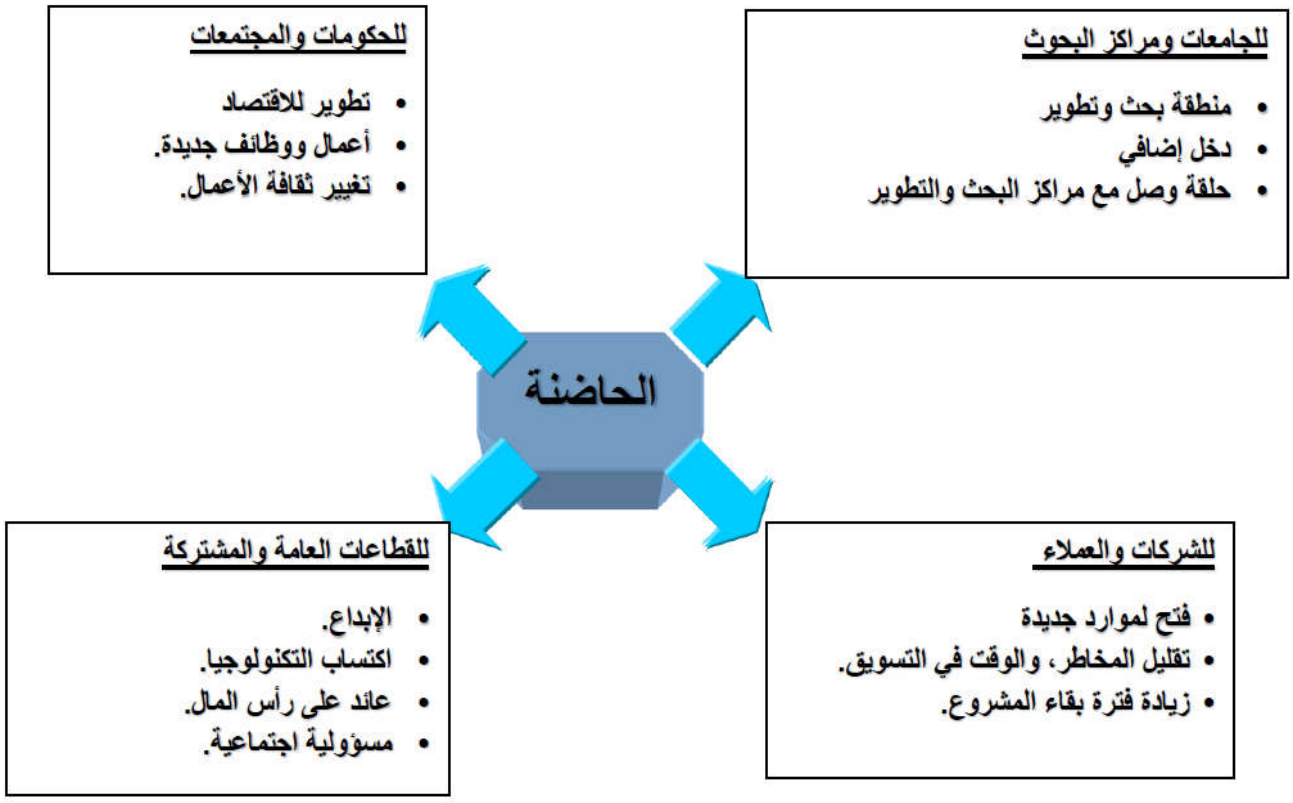

المصدر:عبد الله سعد الهاجري ،"دور حاضنات الاعمال في التنمية الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية في دولة الكويت"،الملتقى العربي حول حول تعزيز دور حاضنات الاعمال في التنمية الصناعية ،12-14 اكتوبر،بالجمهورية التونسية ،ص 08

2-أهداف حاضنات الأعمال :

تهدف حاضنات الأعمال إلى احتضان المشروعات و تقديم كل الخدمات التي تحتاجها و خاصة في الوهلة الأولى من مرحلة انطلاقها ، إضافة إلى هذا نجد ان الحاضنات تسعى أيضا لدعم التنمية الاقتصادية ، وتنمية الروح المقاولاتية و المخاطرة لدى رواد الأعمال و أصحاب الأفكار.

من خلال هذا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي :

- **بالنسبة للمنشات الصغيرة و المتوسطة الناشئة** : نجد أن حاضنات الأعمال تهدف إلى تحقيق مايلي[1]:
  - ✓ تقليل تكاليف بدء النشاط .
  - ✓ تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات .
  - ✓ تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها .
  - ✓ تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف .
  - ✓ إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
  - ✓ مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من
  - ✓ النشاط .
  - ✓ زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة[2] .
  - ✓ مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة ويرجع ذلك إلى أن الحاضنة توفر بالإضافة إلى المكان المجهز مجموعة من الخدمات والاستشارات المتكاملة ، سواء كانت إدارية أو محاسبية أو قانونية أو فنية، كما توفر فرصة التفاعل مع المؤسسات الأخرى ذات الظروف المشابهة سواء تعمل في نفس المجال أو في مجالات مختلفة مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.

[1] محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" ، الطبعة الاولى، القاهرة ، مصر ، مجموعة النيل العربية، 2002 ، ص 19

[2] – عبد السلام محمود أبو قحف، "**مقدمة في الأعمال**" ،مرجع سبق ذكره ،ص 243

- **بالنسبة للمجتمع المحلي** : أما بالنسبة للمجتمع المحلي الذي تعمل الحاضنة في ظله فيمكن القول بأنها تهدف الى دعم المجتمع من خلال تحقيق الآتي [1]:

✓ زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.

✓ زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.

✓ تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.

✓ تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.

✓ توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا و المؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

✓ تدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والغرف التجارية للنهوض بامجتمع المحلي.

- **بالنسبة لدولة** :تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق ما يلي[2]:

✓ زيادة مداخيل الدولة .

✓ تخفيض تكاليف خلق مناصب الشغل

[1] – محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"،مرجع سبق ذكره ص193

[2] –عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي،"**دور حاضنات العمال في دعم المنشات الصغيرة**"، ندوة حول واقع المشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة،وسبل دعمها و تنميتها،الغرفة الصناعية و التجارية الرياض،المملكة السعودية ،28-29 ديسمبر 2004، ص4

المبحث الثاني : آليات الاحتضان .

تتبنى حاضنات الأعمال المؤسسات الناشئة و رواد الأعمال خلال مراحل مختلفة ،وذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات حيث يتم قياس مستوى أداء الحاضنات حسب عدة معايير و مؤشرات .

لقد حققت حاضنات الأعمال نجاحا باهرا عبر العديد من تجارب الدول إلا أنه تبقى التجربة الأمريكية هي التجربة الأعرق لأنها هي مهد لنشوء حاضنات الأعمال.

ومن خلال هذا ستتناول الدراسة مراحل الاحتضان و الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة ،ومعايير قياس أداء الحاضنات ثم التطرق إلى قراءة لتجربة الأمريكية في مجال الاحتضان.

المطلب الأول : مراحل الاحتضان المؤسسات و الخدمات المقدمة لها .

إن رعاية ومتابعة المشاريع لا بد من أن تمر عبر مراحل مختلفة داخل حاضنات الأعمال و لتعزيز هذه العملية يجب أن تقوم الحاضنة بدعم المؤسسة المحتضنة بتقديم كل الخدمات التي تحتاجها هذه الأخيرة.

ومن خلال هذا سيتم التطرق عبر الدراسة إلى مراحل احتضان المؤسسات و الخدمات المقدمة له.

1-مراحل احتضان المؤسسات :

تمر مراحل الاحتضان عبر المراحل التالية[1] :

1-1- مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط :

في هذه المرحلة ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة و المتقدمين بمشروعاتهم حيث يتم التأكد من بعض النقاط المهمة و التي تتمثل في ما يلي:

- جدية صاحب الفكرة أو المشروع ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم.
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع .
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق .
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع .

[1] – عاطف الشبراوي ،"**حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية**" ،المنظمة الاسلامية للعلوم والتربية و الثقافة ،الرياض المملكة السعودية،2003ص56

1-2-**مرحلة إعداد خطة المشروع** : في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً حيث يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة للمشروع (Plan Business) .

1-3- مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط : ويتم خلال هذه المرحلة تأسيس المشروع والتعاقد مع الحاضنة ويخصص له مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطه وحجمه.

1-4-مرحلة نمو وتطوير المشروع : ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية ،ويتم من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

1-5-**مرحلة التخرج من الحاضنة** : وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة ،وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو ،وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

2- الخدمات التي تقدمها :

تكون الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في شكل جملة مترابطة و متكاملة بحيث تمكن هذه الخدمات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من النمو و التطور،وتتمثل هذه الخدمات في ما يلي[1]

2-1- خدمات تنمية المورد البشرية : من حيث تهيئة القوى العاملة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنات و بأسواق العمل و تنمية مهارات هؤلاء الأفراد و الربط مع الجهات التنموية المختلفة .

[1] – نادية قويقح،" **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية واهمية دعمها بحاضنات الاعمال**"، أطروحة الدكتوراه،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008 ، ص 96

2-2 – الخدمات المعلوماتية و السكرتارية :

حيث يعتبر توفير الخدمات الإدارية جزء من مهام الحاضنة حيث تقوم بتدريب العناصر الإدارية اللازمة و الخدمات الحاسوبية اللازمة هذا بالإضافة إلى أعمال التصوير و الطباعة و خدمات الهاتف و الفاكس و الانترنت.

2-3- الخدمات الاستشارية :

تشمل هذه الخدمات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات و تنفيذ استشارات الجودة الشاملة و التي عادة ما تعاني من هذه المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،هذا بالإضافة إلى الاستشارات التسويقية و إدارة الأعمال الفنية والمالية الإدارية و المحاسبية للمشروع ،كما تتبعها الاستشارات القانونية و حماية الملكية الفكرية.

2-4- الخدمات العامة :

التي تتمثل في توفير المكاتب و أماكن التخزين و نظام آلية العلاقات العامة و الاشتراك في المؤتمرات و المعارض العالمية ، و توفير الخدمات الصيانة و كذلك المساعدة في الحصول على التمويل المناسب بناء على التنسيق مع بعض الجهات المهتمة بهذا النوع من المشروعات.

ومن اجل توضيح أكثر لعمل حاضنات الأعمال تم إدراج الشكل التالي :

الشكل رقم 02-03 : نموذج عمل الحاضنة .

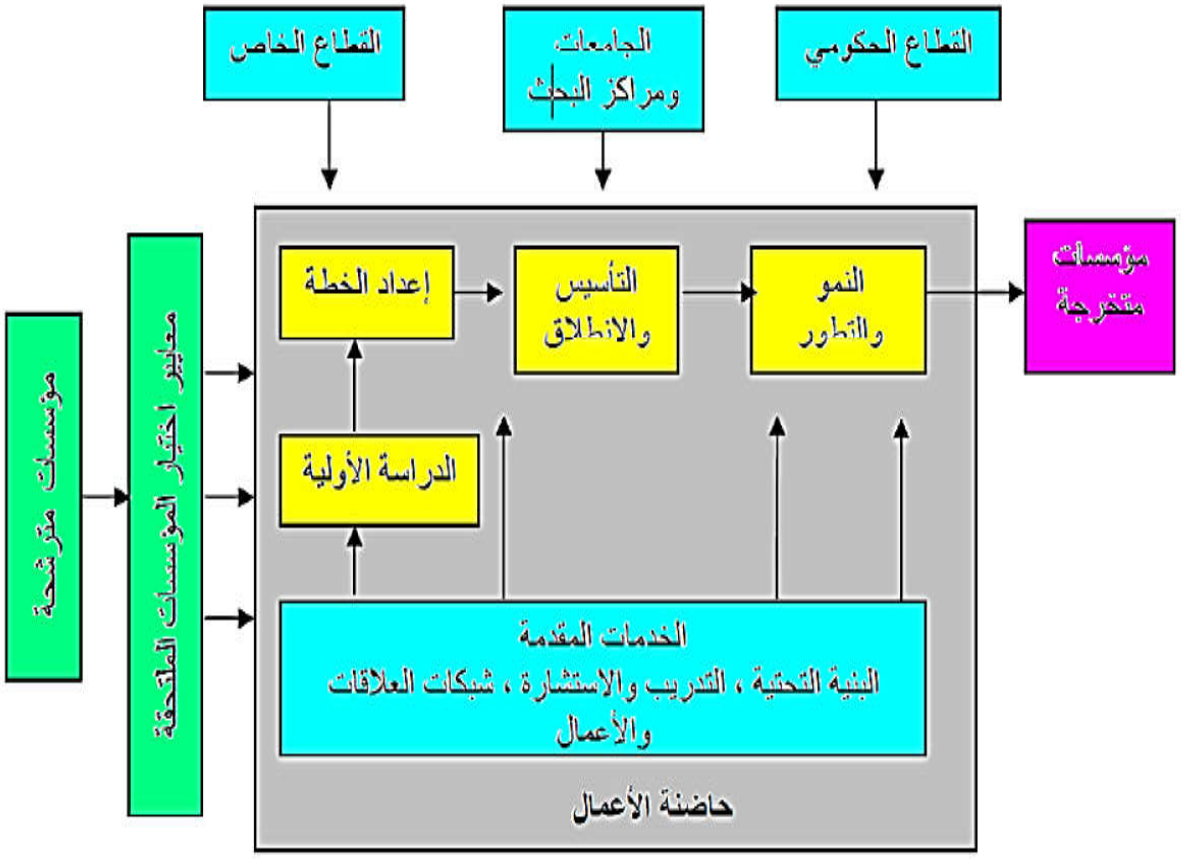

المصدر: أحمد بن قطاف ، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبدعة في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة -2006-2007 ، ص 117

المطلب الثاني :قياس أداء الحاضنات .

إن حاضنات الأعمال عبارة عن كيان اقتصادي لا بد من أن يقاس مستوى أداءه ،و أن تكون هناك معايير تحدد نجاحه ،وبالرغم من كل هذا هناك بعض العوائق التي تعيق نجاحه.

وبناءا على هذا سيتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى طرق قياس أداء الحاضنات ثم معايير نجاحـها والقيـود و المشاكل المتوقعة.

أولا : طرق قياس أداء الحاضنات .

تكون عملية قياس أداء الحاضنات وفقا للنقاط التالية [1]:

- ✓ قدرة الحاضنة على الاستمرار في أداء مهمتها والذي يتحدد أساسا بقدرتها على الحصول على عوائد تضمن لذا تغطية تكاليفها وبرقيق ربح مشجع على الاستمرار في العمل.
- ✓ عدد المنافع والخدمات التي توفرها للمؤسسات المتخرجة من الحاضنات لزبائنها وللجمهور بصورة عامة،ويمكن الحكم على ذلك من خلال حجم الإنتاج الذي تحققه هذه المؤسسات ومدى جودة منتجاتها وقدرتها على منافسة بقية المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.
- ✓ تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.
- ✓ نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- ✓ الأثر الجيد الذي تتَّركه الحاضنة في محيطها والذي يترتب عنه زيادة مواردها و مساعدة المحيط لها في أداء مهمتها،هذا ما يدفع إلى زيادة تشجيع إقامة حاضنات الأعمال.
- ✓ اجتذاب الصناعات المطلوبة (خاصة الخدمية) بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية.
- ✓ توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها.
- ✓ زيادة العوائد للأطراف المتعاملة مع هذه المؤسسات مثل زيادة الضرائب للدولة.

[1] – عبد السلام محمود أبو قحف، "**مقدمة في الأعمال**"،مرجع سبق ذكره،91-92

ثانيا: عوامل نجاح حاضنات الأعمال .

إن نجاح حاضنات الأعمال يتطلب أن يكون هناك عوامل تساعدها على السمو و النجاح و يمكن ان تتلخص هذه العوامل في النقاط التالية[1] :

- ✓ يجب القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه.
- ✓ استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- ✓ التقييم والتحسين المستمر :إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة و حسب ، بل يشمل أيضا نمو وتطوير الشركات بعد تخرجها من الحاضنة.
- ✓ مدير الحاضنة :باعتباره يؤدي دورا رئيسيا في نجاح الحاضنة يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق.
- ✓ انتقاء مشروعات الحاضنة :كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومجددة زادت فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح.
- ✓ اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره علي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات.
- ✓ إقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبني التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.
- ✓ تطوير صبغ و آليات الإقراض بدون فوائد وتوفير رؤوس الأموال للاستثمار للمؤسسات الصغيرة و التكنولوجية منها بوجه خاص.

[1] – حسين رحيم ، "**نظم حاضنات الاعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مرجع سبق ذكره ،ص171

- ✓ إعداد برامج تدريب و ترويج للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة و القدرة و الإمكانات و لكن تنقصهم روح المغامرة و حب المبادرة .

ثالثا: المشاكل أو القيود المتوقعة .

رغم كال ما تقدمه حاضنات الأعمال من برامج دعم و مساندة إلا انه تعترض طريقها بعض المشاكل و القيود نوجزها كالتالي:

يمكن القول أنه رغم جاذبية المنافع المتوقعة و أهمية الدور الذي تلعبه الحاضنات إلا أن عددا من المشكلات أو القيود قد تؤثر إما على تفعيل دورها أو على فعاليته في آن واحد. فالمشكلة الأولى تتمثل في مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها المؤسسات المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الأولى، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى خاصة إذا ان مستوى هذا الطموح مبالغا فيه.

أما المشكلة الثانية فهي تربط بمدى جودة ونوعية الاتصالات و ردود فعل الجهات التي سوف تستهدفها

الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسات المحتضنة ،و يعتبر التباين في أهداف المؤسسات المحتضنة و الحاضنات من المشكلات المتوقعة الأخرى خاصة أن هذه الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض مثلا ،وأخيرا فقد يخشى البعض ظهور مشكلة الاعتمادية أي اعتماد المؤسسة المحتضنة على الحاضنة في مجالات عديدة[1].

[1] عبيدات عبد الكريم ،"**حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة**"،مذكرة ماجستير ،نقود مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2006،ص110

المطلب الثالث :قراءة للتجربة الأمريكية في مجال حاضنات الأعمال .

تعد التجربة الأمريكية هي التجربة الأعرق في مجال الاحتضان لأنها هي التي مهدت لنشوء حاضنات الأعمال فكانت البدايات الأولى لها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال ستتطرق الدراسة إلى التعريف بهذه التجربة ثم تطورها بعده سيتم التطرق إلى تجربة أوستن كنموذج ناجح لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية .

أولا : التعريف بالتجربة الأمريكية .

تعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أول وأقدم تجربة عالميا في ميدان إنشاء حاضنات الأعمال ،حيث عرفت هذه الأخيرة في مركز الأعمال من عام 1959 في مدينة باتيفيا بولاية نيويورك الأمريكية لكن الانطلاقة الفعلية لانتشار هذه الآلية كان في الثمانينات من القرن العشرين مع إنشاء الجمعية القومية أو الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA ،التي أصبحت تشرف مباشرة على إنشاء وتسيير الحاضنات وإدارتها ،كما تلعب دورا هاما في احترافية حاضنات الأعمال الأمريكية[1].

ثانيا:تطور حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية .

تشير تقارير الصادرة عن الجمعية القومية لحاضنات الأعمال وصول عدد الحاضنات عند نهاية سنة 2000 إلى (800 حاضنة) فمعدل تزايد عدد الحاضنات ينمو بوتيرة سريعة ، بالاعتبار أن العـدد لم يكن يـتـجـاوز (20 حاضنة) سنة 1984 . كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] –السعيدي سعدية ،"**محاولة تقيم دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003–2016**" ،اطروحة دكتوراه في علوم التسير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،18 ديسمبر 2017،ص28

الشكل رقم 02-02 :تطور حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

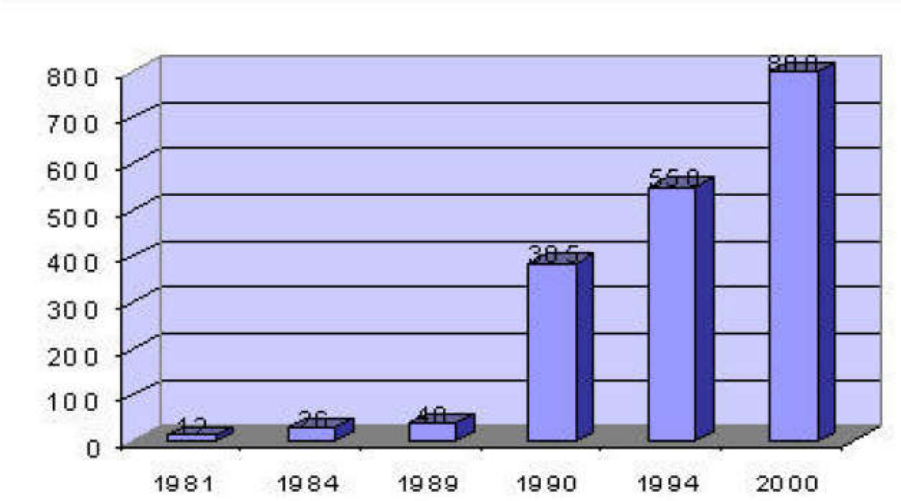

المصدر: السعيدي سعدية ،"محاولة تقيم دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003-2016" ،أطروحة دكتوراه في علوم التسير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 18 ديسمبر 2017،ص 28

ثالثا : تجربة حاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية .

بدأت التجربة الأمريكية بسبب فشل ما يقارب 50 % من المشروعات الصغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار وقلة الخبرة بمتطلبات واحتياجات الأسواق ،ويوجد حاليا ما يزيد عن 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة وحدها ، وقد تم إنشاء حاضنة أوستن التكنولوجية للحد من نسبة الفشل للمشروعات الجديدة تم تخرج حوالي 69 مشروع من الحاضنة ، كما تم توليد 1900 وظيفة جديدة وإجمالي عوائد فاقت 720 مليون دولار في العشر سنوات السابقة التي تعمل بمجال التجارة الالكترونية ، وكمثال فإن شركة "PSV" قد بدأت داخل الحاضنة بعدد من الموظفين لا يتجاوز 10 ، يعمل بها الآن 400 موظف بأغلب الولايات وبلغت أرباحها للربع الأول من عام 2001 حـوالـي 10.4 مليـون دولار والربـع الثانـي

لنفس العام 11 مليون دولار. أيضا شركة "CEDR" التي تعمل بالعلوم والأبحاث الصيدلانية ،والتي دخلت الحاضنة عام 1992 وتراوح معدل النمو السنوي من 30 إلى 40 % ، بداية عمل الشركة كان بها 05 موظفين والآن يزيدون عن 120 موظف[1].

[1] – فوزي عبد الرزاق،" **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)**"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز. ريادة الأعمال، سبتمبر 2014 ،ص198

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال في الجزائر .

إن فكرة الاحتضان هي فكرة حديثة في العالم و لقد حققت نجاحا في مجال احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،من خلال مساهمتها في دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الدول المتقدمة وكذلك الدول العربية و النامية أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال من اجل تنمية وتطوير مشاريعها ورفع عجلة التنمية الاقتصادية الخاصة بها ، و من خلال هذا ارتأت الجزائر أن تأخذ أيضا بهذا المفهوم الحديث سعيا منها لتشجيع ثقافة الأعمال الحرة ودعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يمثل أهمية كبيرة في الوقت الراهن.

ومن خلال هذا ستتناول الدراسة في هذا المبحث الإطار القانوني لحاضنات الأعمال ،أسباب تأخر حاضنات الأعمال و مؤشرات نجاحها نجاحها وكذا تنمية حاضنات الأعمال في الجزائر.

المطلب الأول : الإطار القانوني لحاضنات الأعمال .

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة من اجل خلق برامج وآليات تنموية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولعل من أهم هذه البرامج و الآليات ظهرت حاضنات الأعمال لدعم و مرافقة المشاريع الحرة و تنمية الروح المقاولاتية لدى الأفراد ، وعلى الرغم من هذا يوجد غموض حول مفهوم حاضنات الأعمال.

أولا : الإطار القانوني لحاضنات الأعمال وفقا للمشرع الجزائري .

سميت حاضنات الأعمال في الجزائر بمشاتل المؤسسات و هو ما جاء به القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،بحيث ذكرت مشاتل المؤسسات في المادة 12 على النحو التالي[1]:

-تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ،المتضمن **القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،الجريدة الرسمية ،العدد77،الجزائر ،ص7

المؤسسات "مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية" ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"[1].

وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:

- المحضنة : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

-نزل المؤسسات : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع ،فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات ،بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث ،الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول في الدول المتقدمة والدول النامية ،حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات ،وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال ،والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة ،مؤسسة صناعية أو تجارية ،مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح ،حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة ،فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة[2].

ثانيا : الفرق بين مراكز الأعمال و حاضنات الأعمال و مشاتل المؤسسات .

---

[1] المادة02 من المرسوم رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن **القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية العدد العدد13 الجزائر ،ص13

[2] – فوزي عبد الرزاق،" **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)**"،مرجع سبق ذكره ص207

تهدف كل من مشاتل المؤسسات و مراكز الأعمال و حاضنات الأعمال إلى دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها هناك اختلافات جوهرية تفصل بينهم.

وبناءا على هذا سندرج الجدول التالي ليبن لنا اهم الفرو قات الجوهرية بينهم.

الجدول رقم 02 – 02: الفرق بين حاضنات الاعمال و مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات

البيان	مراكز الأعمال	حاضنات الأعمال	مشاتل المؤسسات
مجال النشاط	تخدم جميع الأعمال الصغيرة	تخدم القطاعات ذات النمو المرتفع	تخدم قطاعات اقتصادية محددة
المدخلات	مشاريع تقليدية	مشاريع إبداعية / مؤسسات ناشئة	مؤسسات ناشئة
نوع الخدمة المقدمة	استشارات وتدريب متخصص داخلي	استشارات وتدريب متخصص داخلي	استشارات وتدريب متخصص داخلي
المدة	غير محدد بمدة زمنية	محدد بمدة زمنية" 03 " ثلاث سنوات	محدد بمدة زمنية " 23 " ثلاثة وعشرون شهرا
الهدف	الوصول إلى تأجير كامل مساحتها	تنفيذ أفكار مشاريع ، بالإضافة إلى تخريج مؤسسات ناجحة	تخريج مؤسسات قادرة على النمو في المحيط الخارجي
الارتباط بمراكز البحث	لا تحتاج لمراكز البحث والتطوير	ارتباط وثيق بينها وبين مراكز البحث و الجامعات	لا تحتاج إلى مركز البحث والتطوير

المصدر: السعيدي سعدية ،"محاولة تقيم دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003-2016" ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،18 ديسمبر 2017،ص03

المطلب الثاني :أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر و عوامل نجاحها .

تأخر ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر لعدة أسباب مما جعلها متأخرة نوعا ما في تنمية اقتصادها و حتى التنمية الاجتماعية تأثرت بها ، ومن اجل التقدم و التطور في هذا المجال لابد من إن تكون هناك عوامل لإنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر.

و بناءا على هذا سيتم تناول أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر و كذا عوامل نجاحها .

1-أسباب تأخر حاضنات الأعمال في الجزائر.

تأخر سبب ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي كان يعيشها الشعب الجزائري خلال السنوات الماضية بين سنة 1990 و 2000 فهذه الفترة كانت جد صعبة بحيث لم يكن هناك و عي سياسي و اقتصادي لأهمية هذه الآليات الجديدة التي تمكن من تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية في آن واحد ،ومن خلال هذا يمكن إن نسلط الضوء على أهم العوامل التي أعاقت ظهور حاضنات الأعمال في النقاط التالية[1] :

- ✓ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003 .
- ✓ عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني ، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي .
- ✓ البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر .
- ✓ ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحثية من جهة وبين مؤسسات التمويل وقطاع الإنتاج من جهة أخرى والأبحاث والاستشارات .
- ✓ ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة .

2-عوامل نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر .

[1] السعيدي سعدية ،"**محاولة تقيم دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003-2016** ،ص144-145

لا تزال حاضنات الأعمال في الجزائر مشروع يحتاج الى تجسيد ميداني و تفعيل من اجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يتطلب دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ومرافقة أصحاب الأفكار وذوي رؤوس الأموال و تنقصهم الخبرة وحب المخاطرة ،ودعم ثقافة المقاول و الرغبة في التنمية التكنولوجية،ومن اجل تحقيق كل هذا لابد أن تكون هناك عوامل تساعدها في ذلك ، والتي يمكننا أجازها في النقاط التالية [1]:

- ✓ وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي ،عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمة جديدة أو تحسين جودتها.
- ✓ توافر روح الإبداع و الابتكار ،فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط ،ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية ،فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد ،والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع المحيط به .
- ✓ وجود وانتشار ثقافة العمل الحر و المقاولة فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر،وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة والاستعداد للمخاطرة وتبني أفكار جديدة.
- ✓ توافر آليات الدعم و المساعدة التي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

[1] –حسين رحيم : مداخلة **بعنوان : المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس،ص 15-14

ونظرا للطبيعة الخاصة لحاضنات الأعمال التقنية كونها مشاريع تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الجديدة فإن نجاحها يتوقف على توافر مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بعملية إقامة هذه الحاضنات من حيث تنظيم الحاضنة السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها برامج عمل الحاضنة ،موقع ومباني الحاضنة ،بالإضافة إلى طبيعة مصادر التمويل،وتختلف طبيعة ودرجة أهمية هذه العوامل تبعاً للمرحلة الزمنية التي تمر بها الحاضنة كمشروع.

المطلب الثالث :تنمية حاضنات الأعمال في الجزائر .

تتطلب عملية نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة العديد من الجهود و الآليات من اجل دعمها و ان تحضا بهيئات تدعم هذا القطاع و تزيد من درجة نموه .

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق إلى آليات تطوير حاضنات الأعمال و الهيئات الداعمة لها

1-آليات تطوير حاضنات الأعمال في لجزائر :

من اجل نمو وتطور الحاضنات في الجزائر يجب أن تتوفر بعض العناصر الأساسية و التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية[1] :

- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة
- ✓ اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم ، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة.
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن .
- ✓ فهم القضايا المالية والتسويق والأعمال الإدارية .
- ✓ تطوير مهارات بحوث التسويق

[1] حسين رحيم : مداخلة **بعنوان : المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،ص 20-21**

✓ تحديد الأهداف من البداية مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعوائد المستثمرين تفاديا لأية تعارضات مستقبلية .

✓ الشراكة مع حاضنات عالمية إضافة إلى محاولة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم حاضنات من اغلب البلدان العربية كسوريا ،تونس ،مصر و الإمارات ، والتي تهدف الى:

- دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي وذلك من خلال تعزيز شبكة روّاد أعمال إقليمية.
- إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.

تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة

و إضافة الى هذا سيتم إدراج بعض النقاط المهمة لتطوير حاضنات الأعمال و التي تتمثل في ما يلي[1]:

✓ دعم المجتمع : من المهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين القاطنين بمكان تواجد الحاضنة وقد يأتي الدعم من الإمارة أو المحافظة أو من الجامعات أو الشركات الكبيرة.

✓ خلق فرص النجاح :يمكن تحسين صورة الحاضنة من خلال وجود مبنى جديد أو مجدد وجود صلات بالمؤسسات المحلية الرئيسية ،ووجود صلات جيدة بالصحافة وعلاقات عامة محلية ، وكذلك وجود كل من مدير ناجح على رأس العمل ومنشآت واعدة ومنشآت متخرجة ناجحة كلها أمور تساعد في خلق فرص النجاح مما يفيد الحاضنة ومنشآتها المختلفة.

✓ التقييم والتحسين المستمر : إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب ولكن يشمل أيضا نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة... ومثل هذه المعلومات تفيد الحاضنة في تخطيط وتقديم خدماتها والأهم من ذلك تسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع نموها بصورة غير تقليدية.

[1] – فوزي عبد الرزاق،" **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)**"،مرجع سبق ذكره ،ص210-211

2-الهيئات الداعمة لحاضنات الأعمال في الجزائر :

تأتي الهيئات الداعمة لحاضنات الأعمال في شكل مجموعات على عدة مستويات كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 02-04 : شبكة شركاء الحاضنة

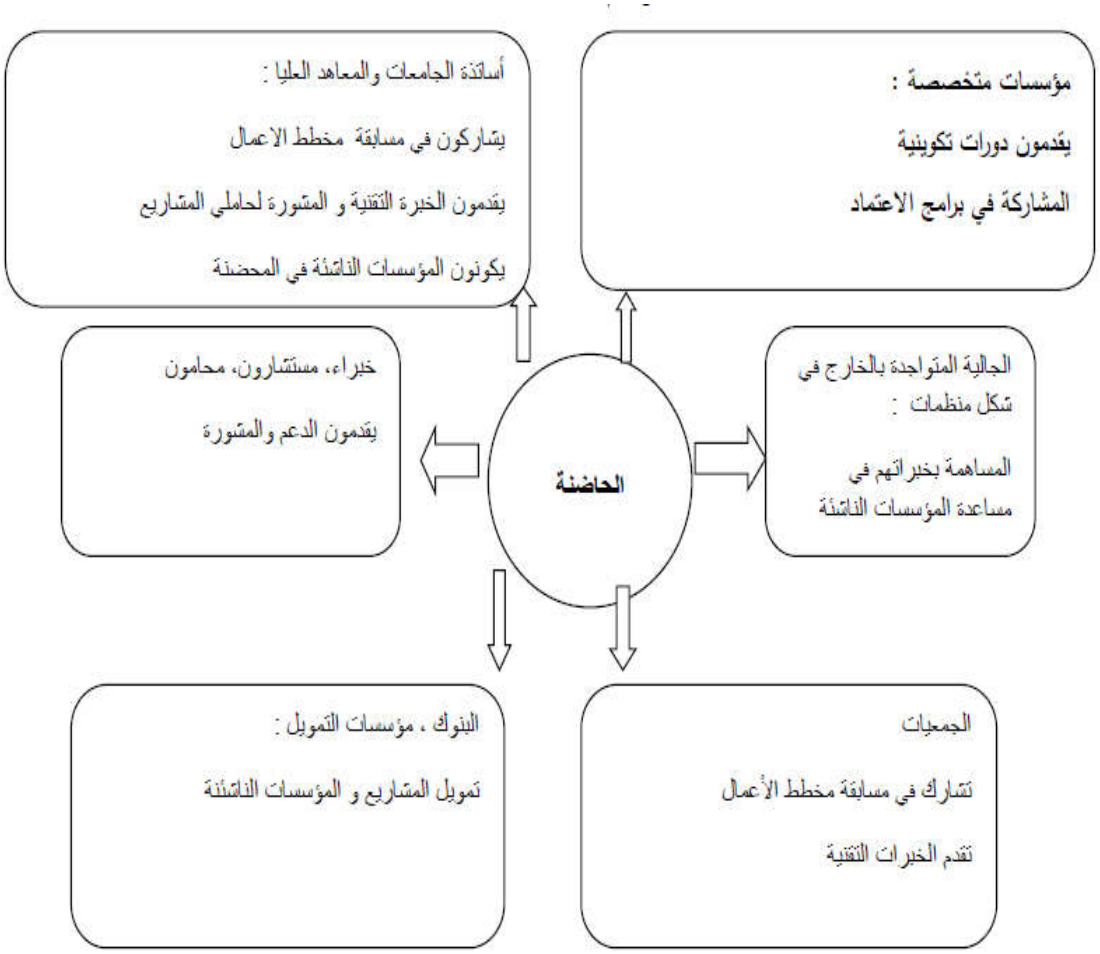

المصدر: السعيدي سعدية ،"محاولة تقيم دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003-2016" ،اطروحة دكتوراه في علوم التسير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،18 ديسمبر 2017،ص 148

خلاصة الفصل

حاضنات الأعمال هي عبارة عن منظومة عمل متكاملة تسعى إلى دعم المبادرين و المبدعين لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تجسيد أفكارهم و بناء مؤسسات من خلال احتضانهم و التقديم لهم حزمة من الخدمات من أجل الرفع من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الدولة ،و لقد حققت حاضنات الأعمال نجاحا من خلال تجارب عدة دول ، و لعل أهم هذه التجارب تجربة الو.م.أ التي مهدت لحاضنات الأعمال وكانت هي السباقة لها ،أمّا بالنسبة للتجربة الجزائرية فكانت متأخرة و ذلك بسبب عدّة مشاكل و معيقات واجهتها .

و من أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل :

- حاضنات الأعمال هي عبارة عن وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار و الابتكارات إلى مشروعات اقتصادية.
- كانت الإرهاصات الأولى لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية .
- تنوعت حاضنات الأعمال من خلال الأهداف التي تصبو إليها كحاضنات الأعمال الدولية التي ركزت على التعاون الدولي و المالي بهدف تسهيل التعامل مع الشركات الأجنبية .
- تأخر ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر لعدة أسباب أهمها قلة الوعي السياسي والاقتصادي لحاضنات الأعمال .
- ضرورة وجود وعي لثقافة المقاولاتية لإنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر .

تمهيد

تعتبر حاضنات الأعمال منظومة عمل متكاملة تسعى إلى دعم المبادرين و المبدعين من أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تجسيد افكارهم و تأسيس مؤسساتهم الخاصة ،من خلال توفير بيئة متكاملة من تقديم حزمة متكاملة من الخدمات و الارشادات والنصائح،كما تسعى الحاضنة الى تنمية القدرات التنافسية و دعم اسلوب الابداع و الابتكار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و تنمية النسيج الاقتصادي و الصناعي ،حيث انها تلعب دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

وهذا ما تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لدورها الفعال من خلال تنمية الروح المقاولاتية لدى الشباب ،تقديم القروض و اجراء دورات تكوينية و تدريبية من اجل انشاء مؤسساتهم الخاصة .

حيث قسمت الدراسة في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث معنونة كالتالي:

المبحث الأول: تأثير حاضنات الأعمال على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر(لولاية تيسمسيلت) ANGEM

المبحث الثالث: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

المبحث الأول: تأثير حاضنات الأعمال على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة و المتطورة في عالم اليوم ،بحيث انها تستطيع المساهمة بفعالية في القضاء على المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعترض نمو و تطور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في كل دول العالم ،خاصة في البلدان النامية.

ولقد أصبحت حاضنات الأعمال في الوقت الحالي وسيلة دعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث انها أضحت حاضنات الأعمال حضننا لهذه الأخيرة ،حتى تصبح قادرة على ان تتماشى مع بيئتها الخارجية لتصبح مرنة و سهلة لتأقلم مع متكيفات بيئة الأعمال واستغلال الفرص السوقية لدخول عالم المنافسة ،وتعتبر آلية حاضنات الاعمال من أكثر المنظومات التي ساهمت بشكل كبير في رفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول : دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يكفل صانعو خطط التنمية الصناعية خاصة على المشروعات الصغيرة و المتوسطة الوصول إلى نمط حديث في التنافسية ،من خلال احتضان و رعاية ذوي الأفكار الإبداعية و المشروعات ذات النمو السريع وتقديم خدمات اساسية مشتركة لدعم المبادرين و تسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس و معايير متطورة.

- **دور حاضنات الاعمال فى ترقية القدرات التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

تسعى حاضنات الاعمال الى خلق جو ملائم لتطور و تحسن من القدرات الابداعية و المهارات الفنية لدى اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال ما يلي[1]:

- ✓ توفير الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الاساسية للحاضنة.

[1]-دراجي كريمو،"**حاضنات الاعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد 32، سنة 2015 ص 180 -181

- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة ،مع تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة .
- ✓ التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو.
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات[1].
- ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة.
- ✓ تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.
- ✓ تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية للمشروعات المحتضنة.
- ✓ تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم أساليب الابداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تعمل حاضنات الاعمال على دعم اسلوب الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والعلمية لها ،ومن هنا تتجلى اهميتها في دعم اسلوب الابتكار و الابداع باعتبار تلك العوامل هي مدخلات نشاط لهذين الأخيرتين ، حيث تتبع الحاضنة عدة اساليب للقيام بذلك باعتبارها من الاليات التي تدعم ادارة الابتكار و الابداع في الم ص م ،من خلال توفير جملة من الخدمات و التسهيلات لهذه المؤسسات بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز اعباء مرحلة الانطلاق،حيث تتجلى اهمية حاضنات الاعمال في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة الاولى من حياتها فهي تحتاج الى حضانة كالإنسان في مرحلة الطفولة لأنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية ،لذلك فان اغلب المؤسسات يصيبها الفشل مبكرا بسبب عدم وجود الحاضنة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار ،فحاضنات الاعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب و الابتكار،وعليه يعتبر هذا الأخير من بين الادوات التي تساعد على التعامل مع البيئة الخارجية من اجل الدخول للأسواق و التكيف معها.

[1]– سعد نائف برنوطي،"**ادارة الاعمال الصغيرة ابعاد للريادة** ،دار وائل للنشر ،عمان 2005، الطبعة الاولى ،ص 189.

➢ **اساليب الابداع و الابتكار التي تستخدمها حاضنات الاعمال في المؤسسة :**

تستخدم حاضنات الأعمال عدة أساليب لتفعيل طرق قيادة الإبداع و الابتكار في المؤسسات ومن ابرزها نذكر:

1- المنتوجات الجديدة :

تتم عملية الابتكار في المنتوج عن طريق توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد او تحسين المنتوج القديم ،وهذا من اجل الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له او بجملة أخرى من السوق شرط ان يحظى هذا الابتكار بالقبول من طرف الفئات المستهدفة ،فقيادة اسلوب الابداع و الابتكار يلعب دورا كبيرا في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اكتسابها لقدرات تنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات ،ويتم ذلك عبر صيغتين اساسيتين وهما[1] :

1-1-الصيغة الأولى : ويتم ذلك بطرح منتجات تكون بنفس الجودة الموجودة بالسوق ، و لكنها تكون بأقل سعر لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض تكلفة الانتاج .

1-2-الصيغة الثانية: طرح منتوجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين ،مقارنة مع منتوجات المستهلكين بحيث يمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل او أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين .

2 – أساليب صنع المنتوجات :

لا وجود للابتكار ما لم يكن هناك ابتكار لأساليب انتاج المنتجات بأوصاف جديدة و مميزات وخصائص حديثة ،اضافة الى الأحجام المنتجة وزمن انتاجها،وبالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات نذكر منها :

الإنتاج بكميات كبيرة ،الانتاج بأساليب حديثة ،تحسين او تطوير منتج سابق ،وهذا ما يحقق للمقاول تدني لتكاليف هذه الميزة بحد ذاتها ميزة تنافسية يستعملها المقاول للمحافظة على بقاء منتجه ،ما يدعي الى ضرورة ايجاد او تطوير الاداة التي من خلالها تحسن او تطور منتجاتها[2].

[1]-محمد ابراهيم عبيدات ،"**تطوير المنتجات الجديدة**" ،دار وائل لنشر ،عمان ،سنة 2006 ، الطبعة الثانية ،ص 18

[2]-سونيا محمد البكري ،"**ادارة الانتاج و العمليات**" ،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر 2001 ، دون طبعة ،ص 313

3-تطوير تقنيات و ادوات العمل :

ان تطوير و تحسين الطرق و الأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة و تؤدي الغرض المتوخى منها ،ويكون التنفيذ سريعا و فعالا مما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الانتاجية في احسن الظروف و بأسرع و أنجع السبل .

ويظهر من ان العناصر السالف ذكرها تكاد تشكل في مجموعها حلقة متصلة و متكاملة تجسد مضمون الابتكار و الابداع في تقنيات ادارة العمل ،و هو الابتكار الكفيل بدفع القدرة الابداعية و الاستكشافية لدى المقاولة الصغيرة بالجزائر و بالتالي طاقة ابتكار منتوج جديد أو تقنيات صنعه يعود بالنتائج الايجابية على المقاولة و محيطها و يعزز من قدرتها الدفاعية ،لأنها ستنتج منتجات جديدة و بجودة عالية بأساليب و طرق انتاجية متطورة ،مستحدثة ومبتكرة بكفاءات و مهارات وهو ما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية للمقاولة الصغيرة[1].

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي و الصناعي .

تمثل حاضنات الاعمال شريان وعصب التنمية الاقتصادية و الصناعية ،و ذلك من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في تحريك العجلة الاقتصادية والصناعية ويتم ذلك عن طريق ما تحققه من مزايا وخصائص و التي تمثلت فيما يلي :

1- **تشجيع و خلق تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة** : اقيمت حاضنات الاعمال للمشروعات اساسا لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل و انهيار المشروعات الجديدة ،ولقد اظهرت بعض الدراسات ان قرابة 80%-90 % من هذه المشاريع تفشل من خلال السنتين الى الخمس سنوات الاولى من تأسيسها نتيجة لاجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي و الاستشاري[2] ،ولقد اثبتت حاضنات الاعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88 % مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات ،وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى

[1] -طرطار أحمد،حليمي ساره،"**حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ،الملتقى الوطني للمقاولاتية ،التكوين وفرص الاعمال ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،ص20-21

[2] - www.arabeprojet.ne/vb/showthread.php.consulte le27/12/2017

للحاضنات ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية.

ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية[1] :

✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في ربط اتصالات بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو، كما يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت.

✓ توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.

✓ بناء شبكات تواصل :تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض بهدف استقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي،للوقوف على ما يستجد والمشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل ،كما تقوم الحاضنات بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها لتعارف وتبادل الخبرات.

✓ توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية: يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمنشآت المنتسبة لها وذلك في مرحلة تقييمها، كما تقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية

[1]– بركات ربيعة, دوباخ سعيدة, "**حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة**" ،الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة6-8 افريل 2010 ،ص 23

المهارات الخاصة بريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنات ،وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنات في المساعدة على وضع السياسات ،تحديد الأهداف ،اختيار وتوظيف المدراء التنفيذيين ،كما تراقب تفاعل ونموالمنشآت المنتسبة إليها[1].

✓ توفير البنية التحتية: توفر الحاضنات للمنشآت التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تقوم بعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.

✓ تقديم الخدمات الفنية : إن وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات اللازمة لتطويرها ونموها ،حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات ، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات ، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

2- تنمية المجتمع المحلي : تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي من حيث تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشروعات، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية ، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

3-**دعم التنمية الاقتصادية** : تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم الذي تنشط فيه من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة، التي تعتبر إحدى أهم ركائز

[1]-بيسمة فتحي عوض برهوم ،"**دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لريادة اعمال قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة اعمال الجامعة الاسلامية بغزة**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية الجامعة الاسلامية ،غزة بفلسطين ،2005،ص98-99

التنمية الاقتصادية ، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم ،وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات ، فهذه كلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول[1].

4-دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية : تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ ،من خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية التي تعتبر احد اهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير و تحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل.

[1]-جابر مهدي،**اثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الاعمال بمدينة عنابة**،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة باجي مختار،عنابة بالجزائر،العدد6،2015،ص153-154

المبحث الثاني:تقديم الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر(لولاية تيسمسيلت) .

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية من الاليات التي تعمل على دعم و مرافقة المؤسسات و المشاريع الصغيرة ،فهي تلعب دور الحاضنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم كل السبل والتسهيلات لتتبنى اصحاب الأفكار الجديدة و رواد الاعمال من اجل تنمية العجلة الاقتصادية و دعم الثقافة المقاولاتية وزرع حب المخاطرة لدى اصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة .

و بناءا على ما سبق ذكره ستتطرق الدراسة في هذا في هذا المبحث الى تقديم نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع ابراز مهامها وأهدافها.

المطلب الأول: الإطار النظري للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

1- نشأتها :

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض نتيجة لتجربة التي خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 ،عبر تمويل مشاريع مصغرة و التي اسند تسييرها الى للجماعات المحلية ،ليأتي بعدها تنظيم الجزائر للملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الاساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث جاء من توصيات هذا الملتقى ضرورة خلق هيئة جديدة ترافق اصحاب المشاريع وتقديم الدعم و المرافقة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر[1] .

وجاء ثمار هذا الملتقى عبر المرسوم الرئاسي رقم 2004/14/04 ،بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ويتابع نشاطها وزير التضامن الوطني و الاسرة وقضايا المرأة[2].

[1]-مقداد وهاب ،"**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي** "،جلسة تحسيسية حول القرض المصغر بمناسبة الاسبوع العالمي للمقولاتية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،يوم 2017/11/17،ص 7

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 ،" **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"،.الصادرة في 25 جانفي 2004 ، العدد 06 ص 08.

2- الإطار التنظيمي لوكالة تيسمسيلت :

في إطار تعزيز دور الوكالة تم تنصيب مرافقين على مستوى مختلف دوائر الوكالة (خلايا مرافقة) وذلك عن طريق تنصيب إطارات جامعية حيث وصل تعداد العمال لسنة 2017 خمسة وثلاثين عامل(35)[1] .

والهيكل التنظيمي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03-01: الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية تيسمسيلت

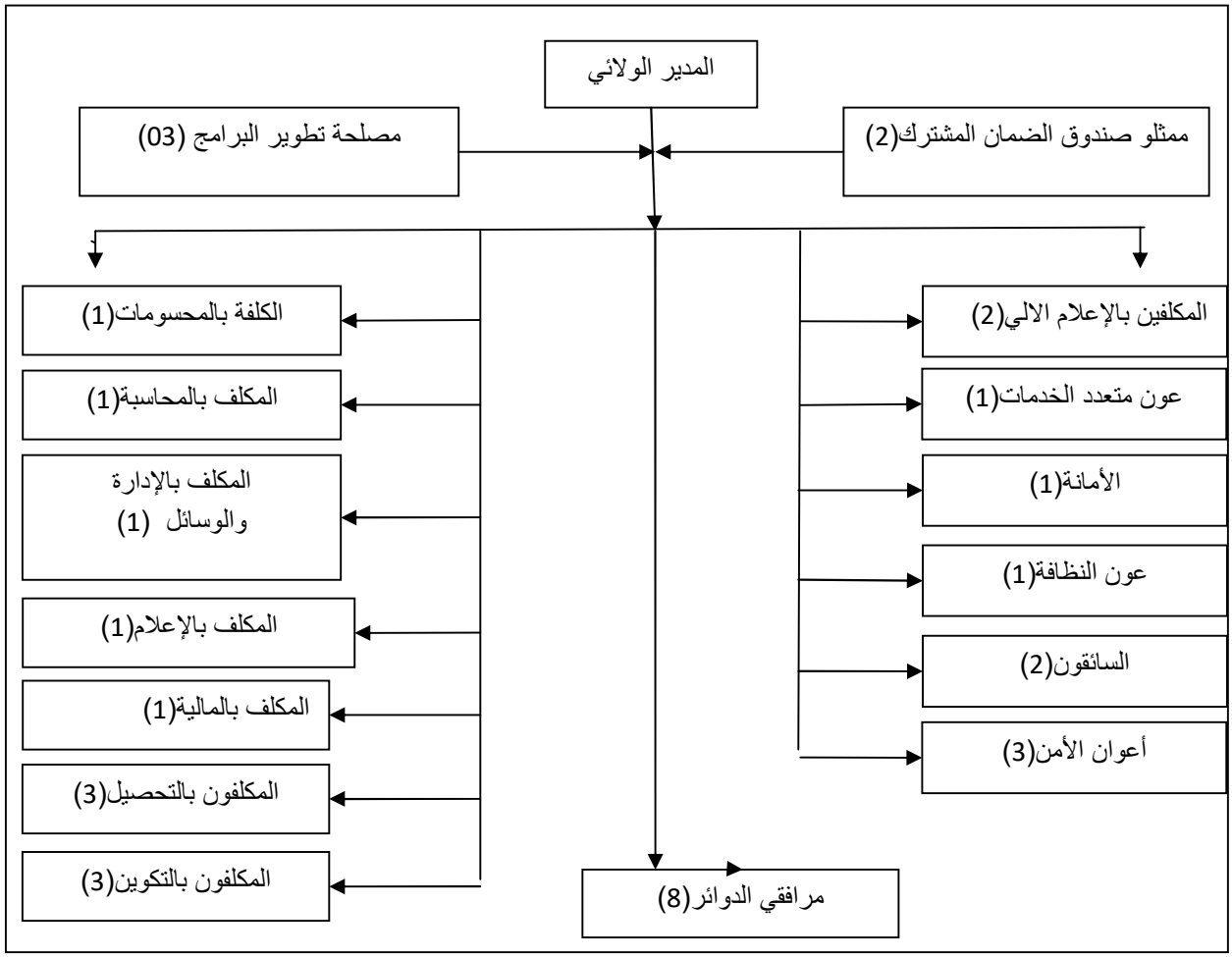

المصدر: التقسيم الداخلي للوكالة (المديرية الولائية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت)

[1] – وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيسمسيلت

المطلب الثاني : أهداف و مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت .

إن الهدف الرئيسي لجهاز القرض المصغر هو الترقية والتطوير الاجتماعي عن طريق خلق النشاطات الاقتصادية ومحاربة البطالة و التهميش و تشجيع الفكر المقولاتي ،بفضل نوع من المساعدة (قروض مصغرة) التي لا تتجلى في الاتكال وإنما تعتمد أساسا في مفاهيم الاعتماد على النفس و المبادرة الفردية وروح المقاولة .

يهدف هذا الجهاز إلى تقديم خدمات مالية و غير مالية ملائمة لاحتياجات الفئة التي لا تقبل البنوك تمويل مشاريعها والتي تظم أساسا الأفراد بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير منتظم ،الذين ينشطون بصفة عامة في القطاعات الغير مصرح بها قانونيا ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات عن طريق القروض المصغرة.

1-اهدافها

تتمثل اهداف الوكالة في ما يلي:

- ✓ **محاربة البطالة والهشاشة** في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف وخاصة لدى فئة النسوة.
- ✓ **استقرار سكان** الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ،ثقافية ،منتجة للسلع أو خدمات المدرة للمداخيل .
- ✓ **تنمية روح المقاولة** عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

2- مهامها :

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في :[1]

- ✓ **تسيير جهاز القرض المصغر** وفق التشريع والقانون المعمول به.

[1]- المادة (05) **المرسوم التنفيذي** 04- 14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية .

- ✓ **نصح و دعم المستفيدين** من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض من خلال استحداث منصب مرافق الوكالة على مستوى كل دوائر الولاية.
- ✓ **تشكيل قاعدة المعطيات** حول الأنشطة و الأشخاص المستفيدون من الجهاز.
- ✓ **تكوين علاقات دائمة مع البنوك** و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- ✓ **إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع** المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.
- ✓ **ضمان متابعة الأنشطة** التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- ✓ **مساعدة المستفيدين عند الحاجة** لدى مؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ✓ **التنسيق والعمل مع الجمعيات** قصد الوصول إلى المناطق المعزولة والمحرومة وذلك من خلال الأيام الإعلامية والتحسيسية التي تقوم بها الوكالة .
- ✓ **استهداف الحرفيين** وأصحاب الصناعات التقليدية .
- ✓ **إجراء دورات تكوينية للمرافقين** من اجل مرافقة ذات نوعية حسنة لأصحاب المشاريع.
- ✓ **إجراء دورات تكوينية للمستفيدين** من القروض المصغرة في كيفية إنشاء وتسيير مؤسساتهم وكدا حول التربية المالية.
- ✓ **تنظيم أيام تحسيسة لفائدة المحبوسين** قصد مساعدتهم على الاندماج في المجتمع وذلك طبقاً للاتفاقية المبرمة بين الوكالة والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.[1]

[1] المادة (05) **المرسوم التنفيذي** 04- 14، المؤرخ في 22 جانفي 2004

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها الوكالة .

تقترح الوكالة الوطنية جملة من الخدمات الى حاملي الافكار المقاولاتية من اجل تجسيد افكارهم على ارض الواقع عن طريق خدمات مالية و خدمات غير مالية وكذلك تقديم مساعدات وامتيازات جبائية.

1-الخدمات المالية :

تتمثل هذه الخدمات في نوعين من التمويلات وهما :

1-1- النوع الأول: شراء المواد أولية .

تمويل شراء المواد الأولية حيث يضمن هذا النوع من التمويل اقتناء المادة الأولية التي لا تتعدى كلفتها 100000 دج للأنشطة المستحدثة حتى بالبيت بدون مساهمة شخصية، حيث يتم التمويل مباشرة من الوكالة، كما يستفيد طالب القرض المصغر بهذا النوع من السلفة في وقت وجيز بعد قبول طلبه من قبل لجنة التأهيل والتمويل[1] و سيتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]- الموقع الإلكتروني، www.angem.dz

الشكل رقم 03-02 :تمويل قرض كلفته 100.000 دج لشراء المواد الاولية.

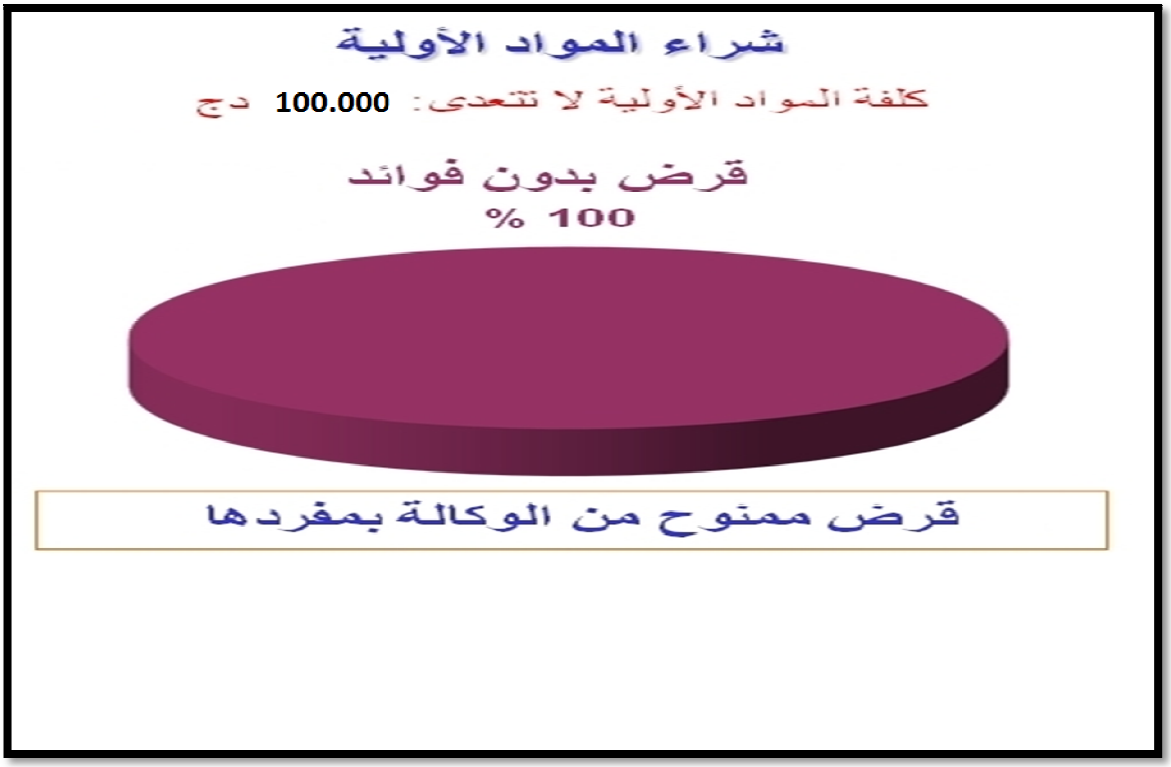

المصدر :وثائق رسمية من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تيسمسيلت

2-2 النوع الثاني: التمويل الثلاثي .

ويخصص هذا النوع من التمويل للفئات البطالة دون سواها من حملة الفكر المقاولاتي خاصة من المتحصلين على تأهيل مهني أو المتخرجين من التعليم العالي، ويعد هذا النوع من التمويل الأكثر إقبالا من قبل الشباب الراغب في خلق منصب شغل ذاتي بفضل ما يكفله من [1]:

- ✓ اقتناء الآلات والعتاد الخاص بالمشروع،
- ✓ امكانية شراء المواد الأولية الأساسية لانطلاق المشروع،
- ✓ امكانية تهيئة المحل الخاص بإيواء المشروع المرغوب،
- ✓ تأمين العتاد ضد كل الأخطار،
- ✓ المصاريف التمهيدية لخلق النشاط،

ولا يمكن أن يتعدى مبلغ الاستثمار هذا عتبة ال 01 مليون دج، على أن يعرض الملف للبحث فيه أمام لجنة التأهيل والتمويل ،ويقسم مبلغ الاستمثار بعد موافقة اللجنة على النحو التالي:

[1]- مقداد وهاب ،"**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي**" ،مرجع سبق ذكره ،ص 15-16

- يقدم صاحب المشروع 1٪
- يمول البنك المختار من قبل لجنة التأهيل نسبة من المشروع مقدرة ب70٪ ،بنسبة فوائد مخفضة إلى 100٪
- يساهم صندوق دعم القرض المصغر ب 29 ٪ من المشروع لتكملة مساهمة الطالب.

الشكل رقم 03-03:يمثل التمويل الثلاثي للقرض

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت

والجدول التالي يوضح ويختصر انواع التمويل للقرض المصغر

الجدول رقم03 – 01 أنواع تمويل القروض

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفوائد
لا تتجاوز 100,000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز	كل الأصناف	%1	% 70	% 29	5 % من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب و الهضاب العليا)
1,000,000 دج	كل الأصناف	%1	% 70	% 29	20 % من النسب التجارية بقية المناطق

المصدر:الموقع الالكتروني للوكالة www.angem.dz

3–الخدمات غير مالية :

لاتهدف الوكالة الوطنية للقرض المصغر الى تقديم الاعانات المالية فقط ،بل تتعدى ذلك فالهدف الرئيسي لها هو تنمية الروح المقاولاتية و مساعدة المقاول كي يتجاوز كل العقبات التي تعترض سير مشروعه ،فهي تلعب دور الحاضنة تحضن المقاول وتقدم له كل ما يحتاجه حتى يتمكن من الدخول الى السوق وذلك بتقديم خدمات مجانية تتمثل في:

1–المرافقة :

تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر ،مرافقة المقاول طوال المدة المرتبطة بإنشاء وإنجاز مشروعه.

و تتمثل الاهداف المسندة لعملية المرافقة[1] في ما يلي :

- ✓ جعل المقاول يدرك الجوانب التجارية و التقنية و المالية المتعلقة بمشروعه .
- ✓ دراسة احتمال نجاح المشروع

[1] – **"مجلة رسالة الوكالة"**، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد06، 2010،ص10

✓ تحضير ملف خاص بإنشاء النشاط (دراسة تقنو اقتصادية) حسب الطرق و امناهج المتبعة من طرف الوكالة.

2-المساعدات التقنية :

حيث تقو الوكالة و بفضل مرافقيها من تقديم العون لكل طالب قرض لتزيل كل العقبات التي تعترض السير الفعلي للمشروع و ان تطلب الامر الانتقال مع المقاول الى الجهات او الهيئات التي حالت دون مواصلة التجسيد للمشروع[1] .

3- التكوين :

تقوم الوكالة بتطبيق برامج تكوينية تتوافق مع المستوى التعليمي للمقاولين و حجم نشاطاتهم ،إذ ان مخصصة لتعزيز قدرات المقاولين في مجال التسيير قصد تمكينهم من تسيير اعمالهم على نحو جيد و بالتالي تطوير نشاطاتهم[2]

4-المشاركة في المعارض :

توفر الوكالة الوطنية للقرض المصغر عبر هياكلها المحلية و الجهوية ،و الوطنية دوريا امكانية تسويق منتجات المستفيدين من جهاز القرض المصغر عبر المشاركة في المعارض المنظمة دوريا حيث يستفيد مقاول جهاز القرض المصغر من تكفل تام من النقل الى الايواء و الاطعام و كل ما يحتاجه.

5-الاشهار المجاني عبر الانترنت :

لقد اطلقت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر مؤخرا و بهدف تدعيم خدماتها غير المالية المقدمة للمستفيدين من جهازها ،البوابة الالكترونية الجديدة بعد ان تم تحديث الموقع الخاص بالوكالة حيث بات يستجيب لاخر المتطلبات الاكترونية حتى يتمكن كل مستفيد من الترويج لمنتجاته عبر موقع الاعلانات وبطريقة مجانية بمجرد تسجيل المعلومات المتعلقة بهم و بمنتجاتهم ، الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة، www.angem.dz.

3- الامتيازات الجبائية

تمنح اوكالة الوطنية امتيازات جبائية تتمثل في الاعفاءات من الضرائب و تكون كمايلي[3]:

✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث(03) سنوات.

[1]- مقداد وهاب ،"**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي**" ،مرجع سبق ذكره ،ص 20

[2]-" **مجلة رسالة الوكالة**"، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد07، 2110،ص11

[3]-وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر تيسمسيلت

- ✓ تعفي من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث (03) سنوات
- ✓ تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- ✓ تعفي من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون .
- ✓ يمكن أن يستفيد من الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- ✓ تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، و كذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات، و ذلك خلال ثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفيض كما يأتي:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 70 % .
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 50 % .
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض قدره 25 % .
- ✓ تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5 %.

المبحث الثالث : نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت .

تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت كغيرها من الوكالات لضمان كل ما يحتاجه المقاول لانجاز مشروعه من دعم مالي و معنوي، وهذا كله من اجل تشجيع الروح المقاولاتية لدى الافراد ،بغية الحصول على انتاج محلي وكذلك من اجل دعم الاقتصاد الوطني.

ستتناول الدراسة في هذا المبحث شروط منح القروض المصغرة مع تبسيط الجهاز وإبراز أهم مراحل دراسة الملف من الخطوة الأولى التي يتقدم فيها طالب القرض الى آخر مرحلة وهي تسديد القرض مع ابراز أهم الضمانات المقدمة لهذا النوع من القروض.

المطلب الأول: شروط التأهيل وضمانات الحصول على القرض المصغر وإجراءات استقبال المواطنين

تقوم الوكالة الوطنية بتقديم قروض للمؤسسات ويتم ذلك بناءا على مجموعة من الشروط و الاجراءات ،وبناءا على هذا سيتم تناول الشروط التأهيلية ثم إجراءات التي تقوه بها من اجل استقبال طالبي القروض.

1– الشروط التأهيلية: الشروط المطلوبة من طرف جهاز الوكالة هي:[1]

- ✓ السن 18 سنة فما فوق.
- ✓ أن يكون بدون دخل أو يملك دخل غير ثابت وغير دائم.
- ✓ الإقامة المستمرة.
- ✓ امتلاك معرفة بالنشاط المطلوب.
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدات لخلق نشاط من قبل.
- ✓ توفير المساهمة المالية الذاتية حسب نوع التمويل.

2–إجراءات استقبال المواطنين: عند استقبال المواطنين(المعنيين،القدرين) فان المرافق في الدائرة ملزم بتقديم النقاط التالية:

- ✓ التعريف بالخدمات المالية والغير مالية للوكالة من خلال:
  - مختلف أساليب التمويل.
  - المزايا الممنوحة.

[1] المادة 02 **المرسوم التنفيذي رقم 04– 15** ، والمؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها.

- المرافقة والمتابعة.
- إظهار لا مركزية أجهزة الوكالة.
- التعريف بالشروط القانونية لجهاز الوكالة
- شرح أهمية كل الوثائق المطلوبة.
- التعريف بالأجهزة و الهيئات المستقبلة للوثائق المطلوبة.
- منح قصاصات المعلومات (أوراق،تكوين الملف).
- الاستماع و تقديم النصائح للشخص الذي لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة من جهاز الوكالة.

– تتم عملية دراسة و تقديم القرض المصغر عبر عدة مراحل نذكر منها:

مرحلة1: يتم استقبال طالبي القروض على مستوى خلية الدائرة حيث يقوم المرافق المكلف:

- تنظيم أيام إعلامية وترويج معلومات الجهاز وفق التخطيط بالاتفاق مع المدير.
- تتم عملية استقبال المواطنين حيث يتم شرح الخطوات الرئيسية لهم لخلق نشاط في إطار جهاز القرض المصغر.
- يقوم طالبي القروض بتسجيل أنفسهم على مستوى سجل مرفق ويتم التوقيع بالأحرف الأولى وقد وضع هذا السجل على مستوى كل خلية حيث يضع البيانات الخاص به من اسم، لقب، عنوان...ثم بعد ذلك يتم تبليغ هؤلاء بالوعد المتوقع من أجل دفع ملفاتهم.[1]

مرحلة2: وفق اللوائح التي تحكم الجهاز يستفيد صاحب المشروع من المرافقة التقنية مقابل خلال فترات المشروع يرافق هذا التقرير:

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- النصائح المقدمة من طرف المرافق الذي سيركز على تحديد قدرة صاحب المشروع على ممارسة نشاطاته والإمكانيات التقنية والفنية لإنجاز مختلف المشاريع المخولة له، فضلا عن الدراسة المحلية.
- المساعدات التقنية بناءا على مجموعة من الأدوات اللازمة لاكتمال المشاريع المقترحة للتمويل من طرف الجهاز.
- قواعد بيانات المشاريع:

✓ دراسة محلية .

✓ المؤشرات الإحصائية لتعبير ما ورد في الدراسة الفنية الاقتصادية بما في ذلك: تعريف المشروع- دراسة السوق.

- يصاحب المرافق من خلال الرصد الذي وظيفته ظهور مرافقة التحقيق الفعلي لبدء النشاط فضلا عن عناية سداد القروض المصرفية الممنوحة.

مرحلة3: يقوم صاحب المشروع بوضع ملفه في خلية المرافق حيث يتكون الملف من الوثائق التالية:[1]

- طلب بخط اليد موجه إلى المنسق الولائي .
- صورة شمسية.
- شهادة ميلاد.
- شهادة الإقامة، أو بطاقة الإقامة.
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطني.
- شهادة مهنية المتحصل عليها.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،www.angem.dz.

- فاتورة شكلية.

- وصل إيداع بالملف يقدم لصاحب المشروع من طرف المرافق من جهة أخرى يقوم المرافق بجمع التحقيقات الضرورية من أجل التأكد من صحة بيان صاحب المشروع.

بعد ما يجهز طالب القرض كل الوثائق ،يقوم المرافق بحضور صاحب المشروع بدراسة تقنية واقتصادية للمشروع ،الاستحقاق المتوقع للتسديد ويعرض الملف للفحص على مستوى للجنة الأهلية على مستوى الولاية يقدم موجز لتحقيق من جمع المعلومات الواردة في الملف من صاحب المشروع بعد ضبطها على برنامج التسيير.

3- الضمانات الخاصة بالقرض المصغر

تتمثل الضمانات المقدمة للحصول على القرض المصغر في اشتراك المستفيد في صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر الذي تكمن مهمته في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث يغطي الصندوق بناءا على إشعار البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود(85 %) من مجموع القرض المقدم من طرف البنوك.

إن صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و تحديد قانونه الأساسي، هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك و المؤسسات المالية بنسبة 85 % للديون المستحقة من الأصول والفوائد.

فيما يتعلق بموارد الصندوق فهي مكونة من مساهمات الخزينة العمومية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذا مساهمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و موارد الصندوق مدعمة أيضا باشتراكات المقاولين والمقدرة بـ 0.5 % في السنة، والبنوك بنسبة 0.5 % في السنة من المستحقات البنكية ،أما فيم يخص المستوى التنظيمي

فوضع صندوق الضمان تحت سلطة المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة أمانة دائمة ممثلة على مستوى كافة ولايات الوطن.[1]

المنخرطون في صندوق الضمان:

- أصحاب المشاريع في إطار جهاز القرض المصغر الحاصلين على قرار التمويل البنكي، ويكون الانخراط عن طريق دفع نسبة 0.5 % من مجموع القرض المصغر يكون كاشتراك في الصندوق.
- البنوك و المؤسسات المالية شركاء جهاز القرض المصغر.

كيفية الانخراط في صندوق الضمان:

- يسلم صاحب المشروع قرار **قبول التمويل البنكي** للممثل المحلي لصندوق الضمان.
- يستلم صاحب المشروع أمر **بالدفع** المحرر من طرف الممثل المحلي لصندوق الضمان.
- **يدفع** صاحب المشروع مستحقاته بشأن منحة الانخراط لدى الوكالة البنكية المانحة للقرض البنكي.
- يسلم صاحب المشروع إيصال **الدفع** للمثل المحلي للصندوق.

إعداد **عقد الانخراط** من طرف الممثل المحلي لصندوق الضمان و تسليمه لصاحب المشروع.

المطلب الثاني :دراسة الملف و كيفية التسديد

بعد تقديم طلب للقرض يتم دراسة طلب القرض يتم دراسة ملف القرض وذلك على مستوى لجنة لقبول او رفض الملف وبناءا على هذا سيتم تناول دراسة الملف و كيفية التسديد.

1-دراسة الملف على مستوى اللجنة الأهلية و كيفية التسديد .

إن اللجنة الأهلية لجهاز القرض المصغر وضعت مجموعة من الشروط يجب أن يستوفيها ولقد سبق ذكرها في المطلب الأول (شروط الحصول على القرض المصغر).

السن – بدون دخل- الإقامة المستمرة- شهادة مهنية- عدم الاستفادة من قبل توفر المساهمة المالية الذاتية.

حيث نجد في كل تنسيقية لجنة تسمى باللجنة الأهلية تمثل مجموعة من الأعضاء نذكر منهم:

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- المدير الولائي للوكالة رئيسا .
- مرافقي الدوائر: أعضاء .
- ممثلو البنوك (CPA-BADR-BNA-BEA-BDL): أعضاء.
- صندوق الضمان المشترك "مكلف بالدراسة".

على أساس السجلات المقدمة من طرف صاحب المشروع تقوم اللجنة بدراسة أهلية المشروع.

2- التمويل: وتمر عبر الخطوات التالية:

- في حالة استفاء الملف لشروط التمويل يقدم له قرار التأهيل و التمويل من طرف الوكالة و العكس في حالة الرفض.
- يوجه الملف إلى المعني لأجل الاستفادة من قرار التمويل.
- يمضي صاحب المشروع اتفاقية مع البنك و كذا مع الوكالة.

صيغ التمويل: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100 000 دج**) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز **1 000 000 دج**) تستدعي تركيباً مالياً مع البنوك .

تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.[1]

[1] مجلة رسالة الوكالة، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 07، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الشكل رقم 03– 04: يوضح صيغ التمويل:

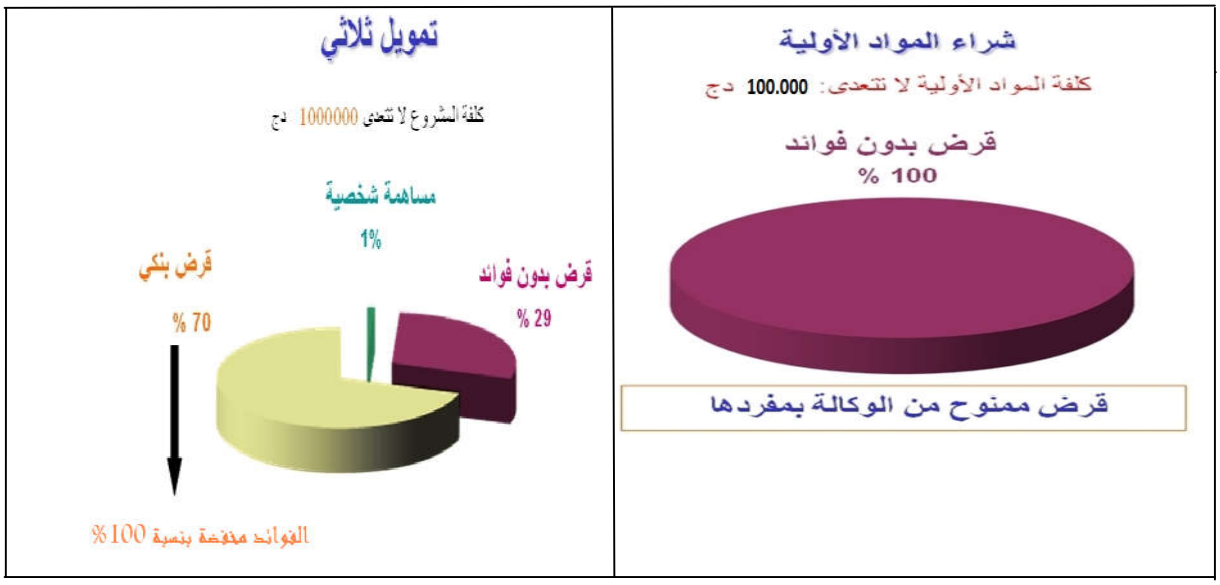

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين للتمويل في إطار القرض المصغر، انطلاقا من السلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج ،

الى قروض معتبرة بدون فوائد(التي لا تتجاوز1000.000 دج)

3–التسديد:

يتم تسديد القرض من صيغة قرض من أجل شراء مواد أولية،على مدة عام و ثلاثة أشهر أي ما يعادل 15 شهر حيث يستفيد من 3 أشهر فترة سماح،أما الفترة المتبقية فهي فترة التسديد على أربع أقساط.

بالنسبة للتمويل الثلاثي يتم التسديد خلال 8 سنوات بالنسبة للبنك حيث يستفيد من 3 سنوات كفترة سماح،ثم يقوم بتسديد القرض البنكي على 5 سنوات،ثم 3 سنوات لفائدة القرض الممنوح من طرف الوكالة.

حالة عدم التسديد:

- في حالة عدم تسديد القسط الأول(الشطر الأول) يقوم البنك بإشعار للمستفيد و كذا صندوق الضمان.

- تقوم اللجنة باتخاذ إجراء معاينة العتاد و التحدث مع صاحب المشروع من أجل التسديد.
- في حالة عدم تسديد الشطر الثاني و الثالث يتم اتخاذ نفس الإجراءات المعمول بها في الشطر الأول.
- في حالة التعسف و عدم التسديد نهائيا يتم نزع العتاد من صاحب المشروع
- ويتم بيعه من أجل تحصيل أموالهم.

المطلب الثالث: حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت لسنة 2017 .

ستقوم الدراسة بإحصاء حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت.

اولا: تقديم إنجازات الوكالة [1] .

سيتم تقديم أهم الإنجازات الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت.

الجدول 03-02: حصيلة النشاطات الخاصة بشراء المواد الأولية لسنة 2017 .

عدد الملفات	نساء	رجال	المجموع
عدد الملفات المودعة	242	48	290
عدد الملفات المؤهلة	239	47	286
عدد الملفات المرفوضة	3	1	4
عدد الملفات الممولة	51	13	64
عدد مناصب العمل المحدثة	51	13	64

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان2017

[1] : وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، **حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017**.

الشكل03 -05 : أعمدة بيانية الخاصة بشراء المواد الأولية لسنة 2017

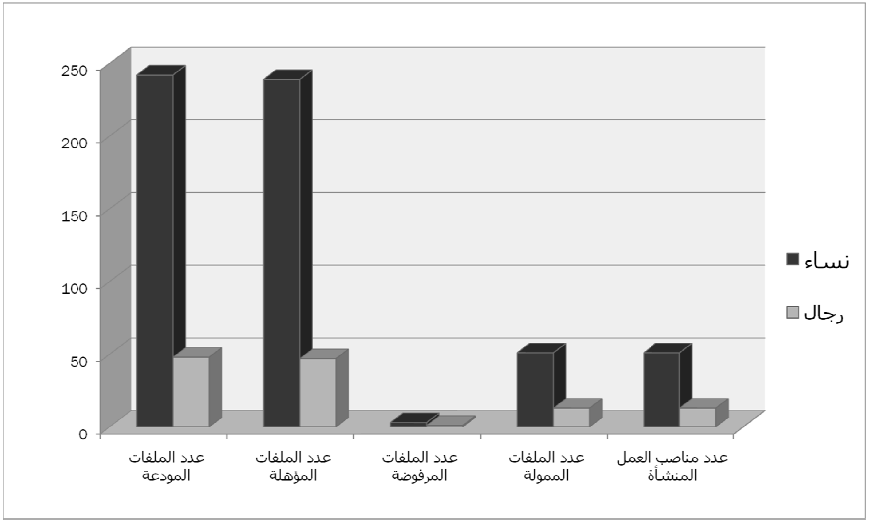

المصدر :من اعداد الطالبين اعتمادا معطيات الجدول رقم 03-02

الجدول 03-03 :حصيلة النشاطات الخاصة بالمشاريع ذات التمويل الثلاثي

عدد الملفات	نساء	رجال	المجموع
عدد الملفات المودعة	06	79	85
عدد الملفات المؤهلة	04	68	72
عدد الملفات المرفوضة من طرف اللجنة	02	11	13
عدد الملفات المودعة على مستوى البنوك المحلية	09	99	108
عدد الموافقات البنكية	03	47	49
عدد الملفات الممولة	06	46	52
عدد مناصب العمل المحدثة	9	69	78

المصدر :وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان2017

الشكل 03-06: اعمدة بيانية لحصيلة النشاطات الخاصة بالمشاريع ذات التمويل الثلاثي

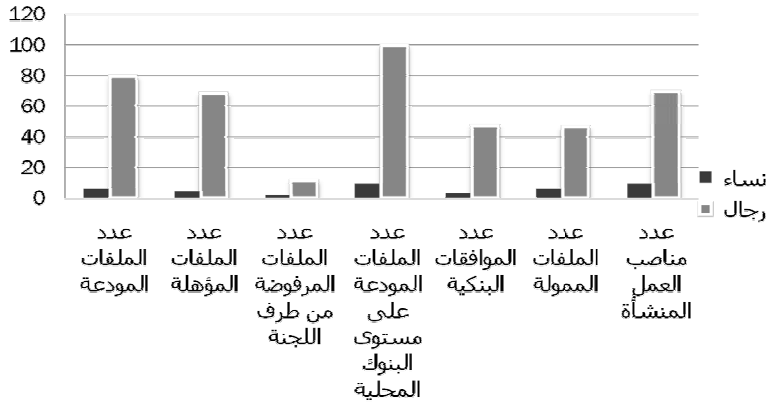

المصدر:من اعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول03 -03

الجدول 03-04 توزيع الملفات الممولة لسنة 2017 حسب السن والجنس لمشاريع شراء المواد الأولية

قطاع النشاط	ذكور	إناث	المجموع
الفلاحة	34	1	35
الصناعة	6	0	6
أشغال,ع بناء .والري	9	6	15
الخدمات	2	6	8
المجموع	51	13	64

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

الجدول 03-05 :توزيع الملفات الممولة لسنة 2017 حسب السن والجنس بمشاريع شراء العتاد

السن	ذكور	إناث	المجموع
18-29سنة	18	0	18
30-39 سنة	8	3	11
40-49 سنة	7	1	8
50-59 سنة	12	2	14
60واكثر	1	0	1
المجموع	46	6	52

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

الجدول 03-06 : توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2017 حسب السن والجنس

السن	ذكور	إناث	المجموع
18-29سنة	20	3	23
30-39 سنة	21	6	27
40-49 سنة	13	3	16
50-59 سنة	8	2	10
60+	4	0	4
المجموع	66	14	80

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

الجدول 03-07 :توزيع مناصب الشغل المحدثة لسنة 2017 حسب قطاع النشاط والجنس

قطاع النشاط	ذكور	إناث	المجموع
الفلاحة	42	3	45
الصناعة	6	6	12
أشغال عمل، بناء، و الري	36	6	42
الخدمات	36	7	43
المجموع	120	22	142

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان2017

الجدول03-08 : المشاريع المنجزة لسنة 2017

نوع النشاط	الملفات المؤهلة	المشاريع الممولة	الموافقات البنكية	عدد مناصب الشغل المحققة
مشاريع شراء المواد الأولية (100000)	628	64	تمويل من قبل صندوق القرض المصغر	64
مشاريع شراء العتاد	72	52	49	78
المجموع	358	116	49	142

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة ،حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

الجدول 03-09 :المشاريع الممولة الخاصة بشراء العتاد حسب البنوك العمومية .

البنوك	بنك التنمية المحلية(BDL)	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	بنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)	بنك الوطني الجزائري (BNA)	المجموع
ملفات شراء العتاد	02	12	04	09	52

المصدر: وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة ،حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

الجدول 03–10 : تكوين المستفيدين من القروض المصغرة

عدد الدورات التكوينة (التسيير الحسن للمؤسسات – التربية المالية)	عدد المستفيدين من المتكونين	ملاحظة
31	565	التكوين مضمون بصفة مجانية ومن قبل مؤطري الوكالة

المصدر :وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة،حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017

2– ملخص عن الحصيلة الولائية العامة من 2016 الى غاية سبتمبر 2017.

ومن هنا ا يمكننا القول بان جهاز القرض المصغر أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أنه جهاز جاء لتكملة غيره من أجهزة منح قروض (ANSEJ) و(CNAC) ولكنه جهاز لمس فئة معينة من المجتمع وهي استهداف فئات السكان الأكثر هشاشة (الأشخاص المعوقين ،النساء الريفيات ،صغار الفلاحين) ، وهذا بالتنسيق مع مصالح مديرية النشاط الاجتماعي،ولهذا الغرض فان القرض المصغر يوفر خدمات مالية وغير مالية متماشية مع احتياجات الفئات السكانية غير المؤهلة والتي تشمل على الأساس الأشخاص بدون دخل او ذوي دخل غير كاف وغير مستقر،وهذا بعد دراسة المعطيات المقدمة من طرف البلديات بغية استهداف فئة السكان المؤهلة للاستفادة من جهاز القرض المصغر ، كما تم استهداف المراة الريفية والتي تحوي من حيث الإحصائيات على حصة الأسد من التمويل عبر بلديات ودوائر الولاية ، ضف الى ذلك التنسيق مع الحركات الجمعوية لتحسيس المواطنين من اجل التقرب إلى مصالح الوكالة من اجل خلق نشاطات و تطوير الاقتصاد المحلي والوطني .

كما ان مصالح الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بالتنسيق مع مصالح مديرية النشاط الاجتماعي تسهر على تحسين الخدمة العمومية وذلك بتسطير برنامج خاص باستقبال المواطنين طيلة أيام الأسبوع من اجل حل مشاكل المواطنين والتكفل بانشغالاتهم فيما يخص جهاز القرض المصغر ، ضف إلى ذلك تسطير خرجات ميدانية مست كل دووا ير وبلديات الولاية من اجل شرح تدبير جهاز القرض المصغر وشروط الاستفادة منه ، حيث نلمس نتيجة في هذه الخرجات من خلال إقبال المواطنين على إنشاء مشاريع من مختلف بلديات الولاية وهدا بعد وصولنا إلى أغلبية المد اشر والقرى المعزولة من خلال تنظيم أيام إعلامية وأبواب مفتوحة على مستوى المناطق المعزولة.

حيث تشارك الوكالة إلى جانب مصالح مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن في عدة تظاهرات كمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للشخص ذوي الإعاقة وتحضير صالون خاص بانجازات هده الأخيرة بالإضافة إلى عدة مناسبات أخرى كاليوم العالمي للمرأة[1] .....الخ.

3-نموذج ناجح عن مؤسسة مصغرة .

[1] وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تسعى الوكالة الوطنية لتسير القرض المغر لتقديم كل المساعدات و الامتيازات لتشجيع الروح المقاولاتية و عدم أصحاب الأفكار الجديدة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ،و ذلك من خلال تقديم الدعم المالي و غير المالي لمساعدة الشباب ومرافقتهم من اجل تخطي كل الحواجز التي تعترض طريقهم ،ومن ابرز النماذج الناجحة تم اختيار هذه المؤسسة كنموذج ناجح في تجسيد مؤسسة خاصة و من اجل توضيح اكثر تم انجاز هذه البطاقة الفنية :

بطاقة فنية لمشروع ناجح :

مؤسسة الافراح

التعريف بالمؤسسة :هي عبارة عن ورشة خياطة يتم فيها تصميم وخياطة الملابس والأفرشة .

صاحبة المشروع :السيدة سوفي العالية

نوع النشاط :تصميم و خياطة الملابس

العنوان :حي سيدي بن تمرة تيسمسيلت دائرة تيسمسيلت

نوع القرض :شراء العتاد

تكلفة القرض :23951589 دج

تاريخ بداية النشاط 10:من-02-2013 الى يومنا هذا

عدد العمال : 8 عاملات.

بعد النجاح الذي حققته هذه السيدة سيتم تمويل مشروعها الجديد و هو انشاء مصنع للالبسة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تم انجار هذه البطاقة الفنية من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات من طرف صاحبة المشروع ووثائق مقدمة من طرف الوكالة .

خلاصة الفصل

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال البيانات والأرقام التي شملتها الدراسة في وكالة فرع تيسمسيلت ، اتضح أن هناك مساعي مشتركة تشمل في معضمها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ، كل هذا أدى إلى استنتاج أن الوكالة همها الوحيد هو المساهمة في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

واستخلصنا أنه رغم النشأة الحديثة لجهاز تسيير القرض المصغر إلّا أنه استطاع المساهمة في تقديم حلول فعالة (عملية وواقعية) لتشجيع الافراد على انشاء مؤسساتهم الخاصة ،وهذا راجع بالدرجة الأولى الى مختلف الامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع الفردية .

ولقد توصلنا الى النتائج التالية:

- تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى الادماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال انشاء انشطة منتجة لسلع و الخدمات .
- تقديم القروض لفائدة الشباب بصيغ تمويلية مختلفة بدون فائدة .
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- القيام بإجراء دورات تكوينية و تدريبية لفائدة المستفيدين من القروض.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ابلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على الاهمية الكبيرة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية ،وهذا راجع الى الدور الفعال الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،وهذا ما يدعي الى ضرورة حتمية لتبني هذه المؤسسات والمحافظة عليها و اتخاذ جميع التدابير و الاساليب للمحافظة عليها من اجل دعمها و مرافقتها ،وفي هذا الاطار تظهر حاضنات الاعمال كآلية لدعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الخدمات والتسهيلات التي تقدمها لخدمة اصحاب المشاريع و المبتكرين والمبدعين لذا تعتبر حاضنات الاعمال كمنظومة عمل متكاملة تعمل على دعم و تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تنمية العجلة الاقتصادية و الاجتماعية و مواكبة كل التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي.

ومن خلال ماسبق قد توصلنا إلى النتائج التالية لتأكد من صحة الفرضيات:

* **الفرضية الأولى**: في تحليلنا في الفصل الأول المرتكز على محاولة الوقوف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يميزها عن غيرها من التنظيمات الأخرى بالموازاة مع اختبار الفرضية الأولى : توصلنا إلى النتائج التالية:

– على الرغم من أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تأديتها لدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الا انه وجود تعريف موحد و دقيق يعتبر من الصعب بلوغه .

– لتحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن الاتفاق على جملة من المعايير ،معايير كمية تتعلق بالحجم ومعايير نوعية تبرز اهم الخصائص التي تميز هذا القطاع .

– لقد قامت الجزائر في الفصل في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضعها للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهي بهذا تاكد مرة اخرى على ان هذا القطاع مستقل بذاته.

–تتجلى اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ،وكذا تحقيق رفاهية المجتمع من خلال خلق مناصب الشغل .

– من أجل تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد من خلق استراتيجيات جديدة لدعم ومرافقة هذا القطاع بهدف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .

* **الفرضية الثانية** :خلال دراستنا للفصل الثاني توصلنا الى النتائج التالية:

– حاضنات الاعمال هي عبارة عن هيئة تهدف الى تشجيع و تنمية رواد الافكار و رجال الاعمال لتنمية مشاريعهم و تجسيدها على الواقع و كذا من اجل تخطي كل العقبات التي تعترض وتواجه مسار المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

– تقوم حاضنات الاعمال على تقديم جملة من التسهيلات و الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذوي الافكار الجديدة الذين يبادرون بإنشاء مشاريعهم بهدف شحنهم بدفع اولي يمكنهم من تجاوز كل العقبات التي تواجههم خلال المرحلة الاولى لانطلاق مشاريعهم .

–تهدف حاضنات الاعمال لإيجاد الحلول الفعالة للمشاكل الادارية ،المالية ،التسويقية ،والفنية التي تعيق من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***الفرضية الثالثة** :من خلال دراستنا في الفصل الثاني تمكنا من الوصول للنتائج التالية :

– للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دور كبير في تشجيع و دعم و مرافقة اصحاب الافكار الجديدة ورواد الاعمال في انشاء مؤسساتهم الخاصة ،، والتي تقوم بتمويل مشاريعهم الاستثمارية المتمثلة بمنح القروض والامتيازات لهذه الفئة ، كذا الاعانات غير المالية من اجل دعم القطاع المؤسساتي و تنمية وتشجيع الروح المقاولاتية والتخفيف من تصدير المنتجات و الاعتماد على المنتج المحلي .

الاقتراحات و التوصيات :

– دعم مفهوم انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاجتماعات والمشاركة في الانشطة المختلفة .

– توفير التدريب للقوة البشرية ليس فقط من الناحية الفنية ولكن ايضا من الناحية الادارية .

– تفعيل دور التطور التكنولوجي الذي يعتبر من احد اهم العوامل الهامة التي تعمل على تسريع وتسهيل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– انشاء هيئات متخصصة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلاضافة الى التنسيق بين الجهات المختلفة التي تعمل على خدمة هذا القطاع .

– الغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقاء صادرات هذه المؤسسات الى بقية الدول العربية اضافة الى تسهيل انتقاء رؤوس الاموال الخاصة للاستثمار في هذا القطاع بحرية داخل اي دولة عربية او اجنية .

– اعادة البناء و الهيكلة على مستوى الشركات وتحسين البيئة التنافسية.

قائمة الكتب :

1) احمد بن عبد الرحمن الشميمري،سرور علي ابراهيم سرور،"**حاضنات الاعمال المفاهيم و التطبيقات في الاقتصاد المعرفي**"،الطبعة الاولى،2014

2) 2009

3) أحمد سعد عبد اللطيف ، **إدارة المشروعات الإنشائية**،الطبعة الاولى، القاهرة:مركز جامعة القاهرة لتعليم المفتوح 1994

4) توفيق عبد الرحيم يوسف، " **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** "، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،2002

5) حمد صالح الحناوي و آخرون ،"**حضنات الاعمال**"،دون طبعة ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،2001

6) زياد جلال الدماغ-،"**الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية**"، **الطبعة الاولى** دار الثقافة، الأردن-2012

7) سعد نائف برنوطي،"**ادارة الاعمال الصغيرة ابعاد للريادة** ،دار وائل للنشر ،عمان 2005، الطبعة الاولى.

8) سليمان ناصر، عواطف محسن، " **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية**"، الملتقى الدولي لمعهد العوم الاقتصادية و التجارية، وعلوم التسيير، غرداية- الجزائر، 23-24 فيفري، 2011

9) سونيا مُحَّد البكري ،"**ادارة الانتاج و العمليات**" ،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر 2001 ، دون طبعة

10)طاهر محسن منصور الغالبي،"**ادارة و استراتيجية المنظمات الصغيرة و المتوسطة**"،دار وائل للنشر و التوزيع ،الاردن2009،

11) عاطف الشبراوي ،"**حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية و تجارب عالمية**" ،المنظمة الاسلامية للعلوم والتربية و الثقافة ،الرياض المملكة السعودية،2003

12) عبد الحميد مصطفى ابو ناعم،"**ادارة المشروعات الصغيرة**" ، الطبعة الثانية ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،مصر

13) عبد السلام محمود أبو قحف، "**مقدمة في الأعمال**" ، الإسكندرية ، مصر، الدار الجامعية الجديدة للنشر بدون طبعة 2003

14) الغالبي، طاهر محسن منصور،،" **إدارة و استراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2009

15) فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار مُحَّد العلي ،" **الريادة و إدارة الاعمال الصغيرة**"،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان الطبعة الثانية ،2006،

16) فريد راغب النجّار، "**إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**"،ط1؛ الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،1999،

17) فلاح حسن الحسيني، "**إدارة لمشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2006

18) ليث عبد الله القهيوي ، "**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية** "،دار الحامد لنشر و التوزيع-الاردن-دون طبعة،

19) مُحَّد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**" ، القاهرة ، مصر ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ، 2002

20) محمود حسين الوادي، و آخرون" **قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي و العشرين**"،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2009

21) ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"،دار المحمدية العامة الطبعة الثانية، دون سنة نشر

22) نبيل جواد، "**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان،2007،

ثانيا : المجلات والدوريات

1) المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 ،" **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"،.الصادرة في 25 جانفي 2004 ، العدد 06 ص 08.

2) مُحَّد زيدان،"**الهياكل و الاليات الداعة للمؤسسات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة القتصادشمال افريقيا،العدد7

3) مُحَّد الصغير قريشي، "**واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"،مجلة الباحث العدد09، جامعة ورقلة2011،

4) مالمرسوم التنفيذي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ،المتضمن **القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،الجريدة الرسمية ،العدد77،الجزائر

5) المادة02 من المرسوم رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن **القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية العدد العدد13 الجزائر

6) المادة 02 **المرسوم التنفيذي رقم 04- 15** ، والمؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر و مستواها

7) المادة (05) **المرسوم التنفيذي** 04- 14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية .

8) فوزي عبد الرزاق،" **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)**"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز. ريادة الأعمال، سبتمبر 2014

9) علي سماوي،"**دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة،العدد 7،جوان،2010،

10) دراجي كريمو،"**حاضنات الاعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ،العدد ،32 ،سنة 2015

11) حسين رحيم ، "**نظم حاضنات الاعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير الجزائر سطيف ،العدد 2 ،2003

12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون التوجيهي 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، العدد11،02يناير 2017

13) جابر مهدي،**اثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الاعمال بمدينة عنابة**،مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة باجي مختار،عنابة بالجزائر،العدد6،2015،ص153-154

14) ايثار عبد الهادي آل فيجان، سعدون محسن ،"**دور حاضنات الاعمال في تعزيز ريادة المنظمات**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد30،

15) آيت عيسى عيسى،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر افاق و قيود** "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد السادس،جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

16) "مجلة رسالة الوكالة"، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد06، 2010

17) " مجلة رسالة الوكالة"، تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد07، 2110،

18) " الجريدة الرسمية"، المرسوم التنفيذي المؤرخ رقم78/03،المؤرخ في25 فيبراير2003،العدد13 ،

ثالثا : الأطروحات و المذكرات:

1) ببسمة فتحي عوض برهوم ،"**دور حاضنات الاعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لريادة اعمال قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة اعمال الجامعة الاسلامية بغزة**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية الجامعة الاسلامية غزة بفلسطين ،2005

2) برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستر،في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012،

3) دليلة حضري ، "**آليات تمويل المؤسسات ص م في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 2005/1995**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،نقود ومالية ،جامعة شلف بن بوعلي 2008/2007

4) رابح حميدة، "**استراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة** "،(دراسة مقارنة بين تجربة الجزائرية و التجربة الصينية) ،مذكرة ماجستر في علوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2010-2011

5) روينة مُحَّد صالح، "**اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

6) السعيدي سعدية ،"**محاولة تقيم دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر للفترة 2003-2016**" ،اطروحة دكتوراه في علوم التسير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،18 ديسمبر 2017

7) سلطاني مُحَّد رشدي، "**التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، واقعه،وأهميته، و شروط تطبيقه**"، (حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة)مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة2006/2005،

8) شعيب اتشي ،"**واقع و أفاق م ص م في الجزائر في ظل شراكة الاوروجزائرية** "،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ، 2008/2007،ص 20

9) عبيدات عبد الكريم ،"**حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عصر العولمة**"،مذكرة ماجستير ،نقود مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،2006

10) غبولي احمد، "**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، رسالةمقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة ،تحليل الاقتصاد ،جامعة قسنطينة ،الجزئر،2011/2010

11) غزرولي إيمان، "**البدائل الإستراتيجية مدخل لتحقيق المزايا التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة**"، **دراسة حالة المؤسسة K-plast** سطيف-رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2010/2009

12) فراجي بلحاج، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**"، أطروحة دكتوراه ،منشورة،في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011،

13) فرحاتي حبيبة،" **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةدراسة حالة الجزائر**"، مذكرة الماستر منشورة، في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر2012-2013

14) قشيدة صورية ،"**تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ،نقود و مالية

15) لخلف عثمان،"**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها**":دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004،

16) مشري مُحَّد الناصر ، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** "،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، إستراتجية المؤسسة ، جامعة الجزائر 2011/2010.3

17) نادية قويقح،" **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية واهمية دعمها بحاضنات الاعمال**"، أطروحة الدكتوراه،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008

رابعا : الملتقيات والمؤتمرات

1) بركات ربيعة, دوباخ سعيدة, "**حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة**" ،الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة6-8 افريل 2010

2) حسين رحيم : مداخلة **بعنوان : المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف

3) حسين رحيم : مداخلة **بعنوان : المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

4) زغيب شهرازاد عيساوي ،"**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دوافع و افاق**" ،المتقى الوطني الدولي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية،8-9 افريل 2017،

5) سمير زهير الصوص ، "**بعض تجارب الدول الناجحة في مجال تنمية و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة**"، وزارة الاقتصاد الوطني لسلطة فلسطين 2010.

6) شبايكي سعدان ،" **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات ص و م في الجزائر**" ، الملتقى الوطني الأول حول :المؤسسات ص و م و دورها في التمنية،8-9 افريل ،2002

7) شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **"واقع آ وفاق المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الجزائر"**، الملتقى الوطني حول: اوقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ا ئر، يومي 05-06 ماي20113،جامعة الوادي

8) طرطار أحمد،حليمي ساره،"**حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" ،الملتقى الوطني للمقاولاتية ،التكوين وفرص الاعمال ،جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة ،الجزائر

9) عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي،**"دور حاضنات العمال في دعم المنشات الصغيرة"**، ندوة حول واقع المشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة،وسبل دعمها و تنميتها،الغرفة الصناعية و التجارية الرياض،المملكة السعودية ،28-29 ديسمبر 2004،

10) مُحَّد بن بوزيان ،طاهر زياني،"**دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18افريل 2006،جامعة ابو بكر بقايد تلمسان الجزائر

11) مفيد عبد اللاوي ،"**حاضنات الأعمال و دورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**"، الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة يومي 04 و 05 ديسمبر 2013

12) مقداد وهاب ،"**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي** "،جلسة تحسيسية حول القرض المصغر بمناسبة الاسبوع العالمي للمقولاتية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،يوم 2017/11/17

13) منظمة العمل العربية، ورقة عمل **حول "دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة– المنتدى العربي للتشغيل"**، بيروت 09-2009/10/21 .

14) مهدي ميلود،"**دور التمويل الاسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع التركيز على طاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "،الملتقى الوطني الاول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية ،بشار ،يومي 25-26 افريل 2006

15) ناصر سلمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة ورقلة، 2007

16) وثائق رسمية مقدمة من طرف الوكالة، **حصيلة نشاطات الوكالة الولائية للقرض المصغر بولاية تيسمسيلت بعنوان 2017**.

خامسا : مواقع الإنترنيت

http://www.isesco.org.ma/arab php /publications/hadinates/

http://www.isesco.org.ma/arab php e/publications/hadinates/.

successful business incubation -European Institute of interdisciplinary , research (ECIIR) PARIS- FRANCE ,

www.arabeprojet.ne/vb/showthread.php

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz.

http://www.isesco.org.ma/arab php /publications/hadinates/

اللفصل الثاني

مُحَمَّد ابراهيم عبيدات ،"**تطوير المنتجات الجديدة**" ،دار وائل لنشر ،عمان ،سنة 2006 ، الطبعة الثانية ، ،ص 7

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،www.angem.dz.

وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر تيسمسيلت

وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيسمسيلت

Fiche de présentation de l'agence de wilaya

Présentation de l'agence de wilaya de : Tissemsilt

Informations générales :

Superficie : 3 152 km²
Nombre de Daïras : 8
Nombre de communes : 22

Début d'activité : Janvier 2005
Le directeur d'agence de wilaya : Hasni DALI
Adresse : Cité administrative 60 bureaux Tissemsilt

Personnel de l'agence de wilaya

Effectif total : 35
Dont :

- Directeur d'agence de wilaya : 01
- Accompagnateurs de Daïras : 11
- Formateurs : 02
- Chargés d'études : 07
- Chargé de communication : 01
- Informaticiens : 02
- Personnel de soutien : 09
- Représentant du Fonds de Garantie(FGMMC) : 02

وثيقة تعهد و التزام

لطلب الحصول على قرض مصغر

لشراء المواد الأولية

إلى السيد المنسق الولائي للوكـالـة الوطنيـة لتسييـر القـرض الـمصغـر تنسيقية ولاية .....

أنا الموقع أدناه، السيد ، الآنسة ، السيدة :.....

المولود بتاريخ..... ب.....

و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم ..... الصادرة بتاريخ .....

بالدائرة الإدارية ل ..... و القاطن بالعنوان.....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكـالـة الوطنيـة لتسييـر القـرض الـمصغـر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)

.....

.....

و هذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل في.....

وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب

.....

و إني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة.

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة من طرفي.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في..... ب .....

الاسم الكامل

التوقيع

التصديق في البلدية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Coordination de la wilaya de.....

N° : ...../N.D/...../20

NOTIFICATION DES AIDES ACCORDÉES
PNR AMP

Nom	: .....
Prénom	: .....
Identifiant	: .....

Suite à la décision d'éligibilité et de financement N° : ..... du ....., nous vous informons que vous bénéficiez, à partir du Fonds National de Soutien au Micro Crédits des aides suivantes :

- L'assistance technique, le conseil, l'accompagnement et le suivi apportés par l'ANGEM à titre gracieux ;
- D'un Prêt Non Rémunéré équivalent à ..... DA pour une durée de ..... mois, avec une période de différé de ..... mois ;

Pour la libération de ce Prêt Non Rémunéré vous devez aussi compléter votre dossier, en présentant le document suivant :
RC □ CA □ CAW □ Agrément □ Autre □ Précisez

Fait à ....., le .....

Le Coordinateur

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
A.N.G.E.M.

Fiche de renseignements & suivi

Dossier N°: |_|_|_|_|_|_|

Antenne Régionale : .....
Coordination de wilaya : .....
Cellule d'Accompagnement : ..... Code : |_|_|_|

Programme de financement : ANGEM- □ Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur □

Identification du demandeur

N° de l'acte de naissance (n° **12** ou **14**)

État civil

Nom & prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Fils de ..... et .....
Date et lieu de naissance : le ..... à .....
Situation familiale : Célibataire□ Marié (e)□ Divorcé (e)□ Veuf (ve)□
Adresse : .....
Tél. : .....
CIN N° : ..... délivrée le ... / ... / ..... à .....
Permis de conduire N° ..... délivrée le ... / ... / ..... à .....

Niveau d'instruction

Sans□ Alphabétisé□ Primaire□ Formation niveau d'insertion primaire□ Moyen□
Formation niveau d'insertion moyen□ Secondaire□ Formation niveau d'insertion secondaire □
Supérieur□
Précisez le(s) diplôme(s) obtenu(s) : .....

Qualification & Aptitudes

Avez-vous suivi une formation professionnelle, Oui □ Non □
Si **oui** (y compris l'apprentissage), précisez sa nature .....
Durée : ..... , Diplôme(s) obtenu(s) .....

Situation Emploi / Expérience professionnelle

Chômeur (se)□ Retraité (e)□ Salarié (e)□, si **retraité** ou **salarié**, précisez **revenu / période**:.
Si vous avez déjà travaillé, précisez l'activité et la
durée : .....

Situation / Handicap

Présentez-vous un handicap, Oui □ Non □, si **oui**, précisez sa
nature : .....

Avantage ou aide accordés

Avez-vous bénéficié d'une aide ou d'un avantage à la création d'activité, Oui □ Non □
si **oui**, précisez dans quel cadre : .....

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Coordination :
Cellule d'Accompagnement de :

ÉTUDE TECHNICO -ÉCONOMIQUE
MATIÈRES PREMIÈRES

1. Identification du promoteur:

Nom:
Nom de jeune fille:
Prénom :
Né(e) le : à :
Fils (fille) de et de :
Situation de famille :
Adresse :
Diplôme (s) ou expérience :
Identifiant :

II -Présentation générale du projet :

1-Identification du projet :

- Branche d'activité (secteur) :
- Activité projetée :
- Adresse du lieu d'activité :

2- Description du projet :

- État de préparation du projet :

- Données sur le marché :

- Les concurrents :
- Les fournisseurs :
- Les clients :
- Le produit (description précise) :

III –STRUCTURE DE FINANCEMENT :

Désignation		Montant
PNR	**100%**	0,00
Total	**100%**	0,00

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Coordination de la wilaya de.....

N° : ...../N.R/..../200.

DECISION DE REJET

Nom	: .....
Prénom	: .....
Identifiant	: .....

Suite à la réunion de la commission d'éligibilité et de financement en date du ....., nous avons le regret de vous informer que la commission a émis un avis défavorable à votre demande, et ce pour les motifs suivants :

.....
.....
.....

Toutefois, vous pouvez reconsidérer les paramètres de votre demande à l'effet de l'introduire une deuxième fois au niveau de la cellule d'accompagnement de votre Daïra.

Fait à....., le .....

Le Coordinateur

Situation de la mise en œuvre du dispositif Micro crédit

I. BILAN DES RÉALISATIONS : 2005 au 31.12.2017

1. Répartition des crédits octroyés par type de financement

Type de financement	Nombre	Montant accordé	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	15 716	636 818 111, 29	23 574
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	1278	241 410 047,83	1 917
Total	**16 994**	**878 228 159 ,12**	**25 491**

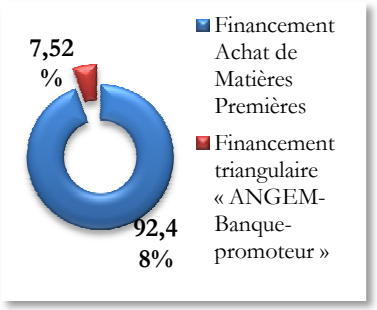

2. Répartition des crédits octroyés par genre

Genre	Nombre	Part(%)
Femme	13 080	76,97%
Homme	3 914	23,03%
Total	**16 994**	**100,00%**

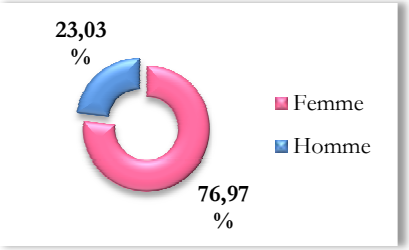

3. Répartition des crédits octroyés par secteur d'activités

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Part (%)
Agriculture	3821	22,49%
TPI	6772	39,85%
BTP	929	5,47%
Services	2116	12,45%
Artisanat	3341	19,66%
Commerce	11	0,06%
Pêche	4	0,02%
Total	**16 994**	**100,00%**

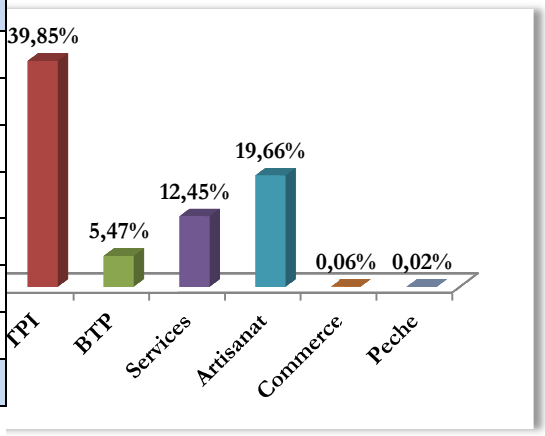

4. Situation des 100 locaux par Commune

Intitulé	Nombre
Nombre de dossiers traités	388
Nombre de notifications d'accords	298

Nombre de bénéficiaires	77

II. BILAN DES RÉALISATIONS : *Exercice 2017*

1. Répartition des crédits octroyés par type de financement

Type de financement	Nombre	Montant accordé	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	374	17 660 000,00	561
Financement triangulaire « ANGEM-Banque-promoteur »	40	10 900 570,85	60
Total	**414**	**28 560 570,85**	**621**

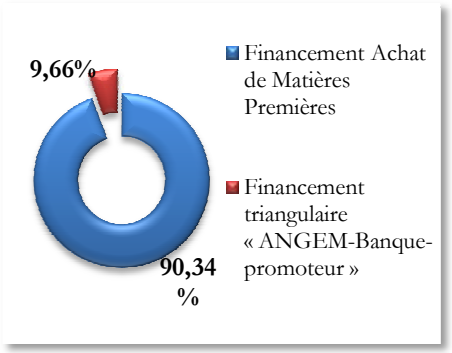

2. Répartition des crédits octroyés par genre

Genre	Nombre	Part(%)
Femme	306	73,91%
Homme	108	26,09%
Total	**414**	**100,00%**

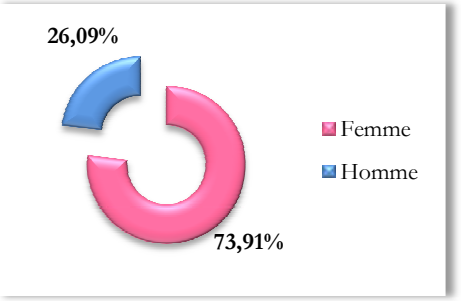

3. Répartition des crédits octroyés par secteur d'activités

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Part (%)
Agriculture	85	20,54%
TPI	98	23,67%
BTP	45	10,87%
Services	61	14,73%
Artisanat	125	30,19%
Total	**414**	**100,00%**

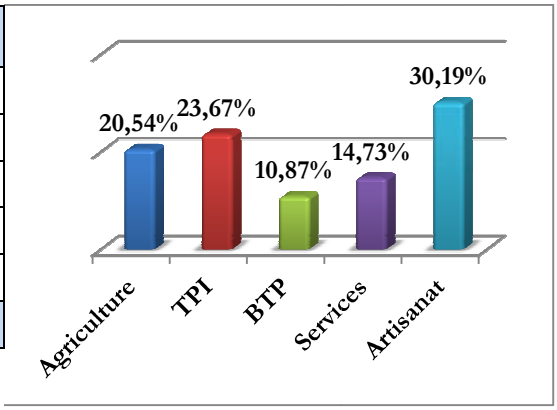

Programme prévisionnel pour l'année 2018

à annoncer par Madame la Ministre

1. **Services financiers :**

(*) 1 600 Prêts pour un montant de 146 000 K DA seront accordés à la wilaya de Tissemsilt au titre de l'année 2018.

Plan d'action 2018 :

Type de financement	Nombre de PNR à octroyer	Montant DA
Octroi de PNR pour achat de matières premières: 100 000 DA	1000	60 000 000,00
Octroi de PNR pour création d'activités-Projet: 1 000 000 DA	200	46 000 000,00
Total	**1 200**	**106 000 000,00**

Quota supplémentaire :

Type de financement	Nombre de PNR à octroyer	Montant DA
Octroi de PNR pour achat de matières premières: 100 000 DA	**400**	**40 000 000,00**

2. **Services non financiers :**

(**) 400 Promoteurs bénéficieront du Programme de Formation et de renforcement de capacités.

Type de formation	Nombre de promoteur à former	Cout DA
Formation des promoteurs à la GTPE	200	80 000,00 DA
Formation promoteurs à l'éducation financière	200	80 000,00 DA
Total	**400**	**160 000,00 DA**

REPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONAL ET DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Agence de Wilaya de : Tissemsilt
N° :.04...../ C.E.F/ 22../2014

DÉCISION D'ÉLIGIBILITE ET DE FINANCEMENT
Projet

Nom	:	**SOUFI**
Prénom	:	**LALIA**
Identifiant		**381200183198003172**

la présente décision annule et remplace, la Décision N° :395 Du 08/08/2012en application des dispositions du **décret N° : 13 - 286 du 1 Aout 2013** ,modifiant et complétant le décret N° 04 - 15 du 22 janvier 2004 , fixant les conditions et le niveau d'aides accordés aux bénéficiaires du microcrédit .

L'étude de votre demande de Micro Crédit relative à votre projet Portant : **Couture**
par la commission d'éligibilité en date du : 23/04/2012
A permis de donner un avis **favorable.**

La structure de votre financement se répartit comme suit :

- Apport personnel (1%) : 8 259,17 DA
- PNR (29%) : 239515,89 DA
- Crédit bancaire (70%) : 578141,81 DA
- Soit un Total de : 825916,87 DA
- Bonification du taux d'inréret et bancaire (100%) : .....242819,56 DA

Cette décision d'éligibilité et de financement vous est délivrée pour faire valoir ce que de droit.

Fait à **Tissemsilt** le 20 جانفي 06

Le Directeur d'Agence

مدير الوكالة الولائية
إمضاء : عز شامخة

ANGEM

Page 1

Date: 10/04/2018
09:39

TISSEMSILT

FICHE PRET

Identifiant n° 38120018319800317 2 **Accompagnateur:**

IDENTIFICATION

Nom:	SOUFI	Qualité:	Sans qualification
Prénom:	LALIA	Niveau Instruction:	Sans
Adresse:	Hai Sidi Bentamra Com Tissemsilt	Diplome:	Non Déclaré
Cummune:	TISSEMSILT		
Daira:	Tissemsilt		
Wilaya:	TISSEMSILT		

PRET

Financement:	PNR PROJET	Financé par:	BNA
Activité:	Fabrication de vêtements sur mesure	Agence:	277
Secteur Activité:	Artisanat	Dare prêt(OV):	10/02/2013
Adresse:	Tissemsilt	Ov n°:	105
Commune:	TISSEMSILT	Montant Prêt:	239,515.89
Daira:	Tissemsilt	Décaissé le:	

Apport personnel:	8,259.17
PNR ANGEM:	239,515.89
Crédit Bancaire:	578,141.81

REMBOURSEMENT

Date Avis	Date saisie	Montant	Reçu de versement n°
		Reste à payer:	**239,515.89**

Echéancier

Date	Montant

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

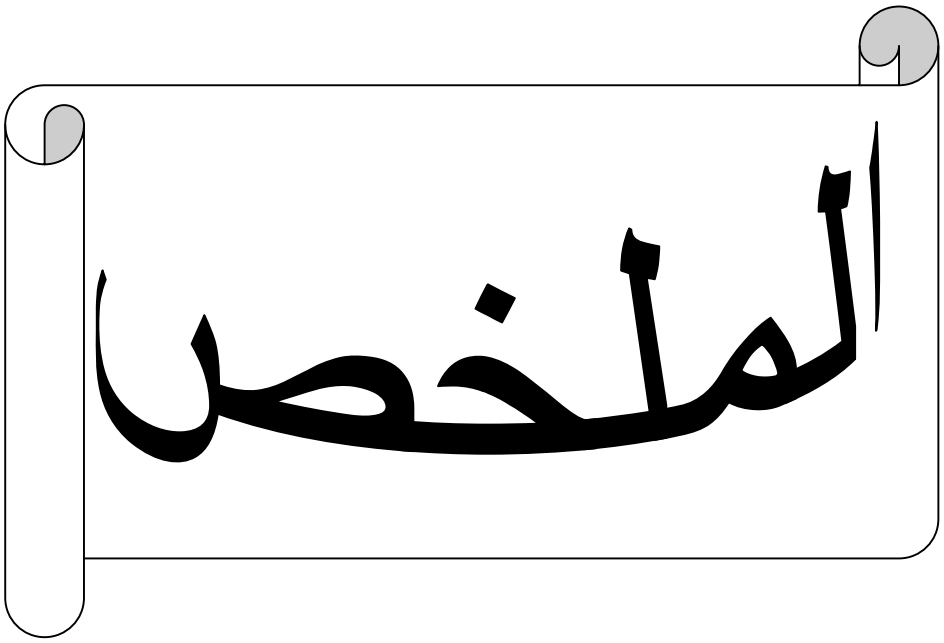
الملخص

قائمة المحتويات

الملاحق

الفصل الثالث : مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الفصل الثاني : مدخل الى حاضنات الأعمال

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المقدمة

الخاتمة

قائمة المراجع